



PROVISIONAL
A/FV.2330
3 September 1975
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية السابعة

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والثلاثين بعد الالفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد بوتفليقة (الجزائر)

مواصلة نظر البند ٧ من جدول الأعمال " الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي " أقريت الكلمات من :

(بربادوس)	السيد بارو
(موريتانيا)	السيد با
(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	السيد مالك
(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)	السيد كالا هان
(يوغسلافيا)	السيد مينيك

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٤ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70524/A

مواصلة نظر البند ٧ من جدول الأعمال

الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى

السيد بارو (بربادوس) (الكلمة بالانجليزية) : ان اعلان الدورة السادسة

الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اقامة نظام دولى اقتصادى جديد قد قادت كثيرا من الدول الاعضاء للأسف الى الاعتقاد بان هذه المنظمة قادرة بذاتها على حل مشكلات التعاون الاقتصادى الدولى والتي توافق جميع الدول على أنها تشكل أكثر المتطلبات الحاحا في عصرنا الحاضر .

ان الجمعية العامة في هذه المنظمة توفر محفلا مفيدا يمكن من خلاله مناقشة المشكلات الدولية بحرية ، حتى ولو لم تحل دائما هذه المشكلات ، ولكن مناقشتها في حد ذاتها تركز اهتمام المجتمع الدولى على المشكلات قبل ان يتعذر التحكم فيها او حلها .

وقد كانت هذه هي طبيعة المناقشات التي أدت الى اعلان الدورة السادسة الخاصة . ومن بين أهم الموضوعات التي نوقشت في هذه الجمعية الموقرة الاعلان الذى أثار الاهتمام والقلق فسي الدول المتقدمة والنامية على السواء .

وقد أدى الى اقتراح برنامج للعمل تقوم بتنفيذه المنظمات الدولية الأخرى مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى والمؤسسات الأخرى ، وادى بقيادة بعض الدول المتقدمة الى الاعراب عن التزامها بصفة خاصة خلال الأيام القليلة الماضية .

وليس في نيتي أن أعيد تكرار تفاصيل تقلب الاقتصاد العالمى الذى وضعنا وجهنا لوجهه أمام الادراك بان الاجهزة الحالية ، والنظريات لن تذهب بعيدا في مساعدتنا لايجاد حل لمشكلاتنا وان اليد الخفية التي ادعى الكلاسيكيون انها سترتب الامور في المدى الطويل لا تزال خفية ، وما هو أسوأ من ذلك أنها غير قادرة على الحركة بينما نجد ان قوى السوق قد هجرت ميدان العمل فسي مواجهة الحماية المتزايدة والمصلحة الذاتية المستنيرة .

وأود الآن أن أنتقل مباشرة الى سبب وجودى هنا ، والحاجة الى عقد هذه الدورة الخاصة للجمعية العامة . ان المعنى الأساسي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ينبع من الحاجة الملحة لتوفير مستويات مقبولة من الغذاء والملبس والسكن والصحة العامة والرعاية الصحية والتعليم لجميع الشعوب ، وهذا هو الحد الأدنى المقبول لمستوى المعيشة ، وانني أستشهد بما جاء في تقرير قدّم حديثا الى وزراء مالية الكومنولث من جانب مجموعة من الخبراء وكبار الشخصيات التي شُكلت في مايو من جانب قادة حكومات الكومنولث المجتمعين في كنجستون بجامايكا ، اننا نمثل ما لا يقل عن ٢٥ ٪ من جميع أفراد البشر الذين يسكنون هذا الكوكب ، ونأتى من ٣٤ دولة كلها أعضاء في الأمم المتحدة .

ان حكومتى ترى أن التفرير المؤقت لمجموعة الخبراء ملائم جدا لمناقشتنا هنا هذا الأسبوع ، كما أنه يوضح المشكلات التي نسمى جميعا لحلها حتى اننا طلبنا ادراجها في سجلات الدورة الخاصة هذه . واذا قبلنا هذا الوضع من الحاجة ، فليس من الضروري أن نخوض في مذاكرة مملة للظروف التي أدت الى ظهور الفجوة الآخذة في الاتساع في مستويات المعيشة بين الدول الغنية والفقيرة ، اننا لا نعلم أسبابها فحسب بل يجب أن نشعر بالخزي تجاه السياسة التي سمحت لنا بتحمل وجود عدم الانسانية هذه التي نشأت عن طريق البخل والشراسة والاستغلال .

ان رئيس مجموعة البنك الدولي السيد روبرت س . مكنمارا ، كان منذ وقت طويل يهتم بهذا الموقف الذى لم تهتم به الدول المتقدمة الا بعد ان تفاقم نتيجة لأزمة الطاقة . اننا جميعا نعلم الآن أين يكمن الداء ، ولكننا جميعا لتعودنا عليه كدنا نجهل وجوده منذ وقت طويل ، لأن حواسنا قد ماتت ، ولم نعد نشعر بالألم .

ان المليون معدم الذين تحدث عنهم السيد مكنمارا في العام الماضي ، والذى كثر النداءات من أجلهم هذا العام لا يمكنهم أن يأملوا في الحد الأدنى المحتمل من مستوى المعيشة خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة من هذا القرن الا اذا كنا على استعداد للتغلي عن الخطابة وحفلات الغذاء والعشاء التي تبلى بها الاجتماعات الدولية ، وان نبحث برنامجا للاجراءات الفورية التي سوف تعيد لهذه المنظمة والمؤسسات الدولية الأخرى وضع الاحترام الذى كادت تفقده .

ان وزراء مالية الكومنولث ، دون الزام حكوماتهم بكافة تفاصيل التقرير ، قد وافقوا عليه بوجه عام ، وادعوا به كمساهمة قيمة في الحوار الدولي البناء ، وانما اتفاق الرأى السائد في هذه الحقبة الدقيقة من العلاقات الدولية الاقتصادية . كما انني ادعو الدول الأعضاء الى مساندة الاجراءات التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي لزيادة تدفق المساعدة الى الدول النامية الأكثر فقرا .

وبايجاز فان برنامج العمل الفوري لمجموعة الكومنولث يدعو الى ما يلي :

- ١ - دعم برنامج السلع المتكامل لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى يشكل هجوما شاملا على مشكلة السلع .
- ٢ - الاعتراف باتحادات المنتجين وتشجيعها .
- ٣ - ان تحرر الدول المتقدمة تجارتها وتعُدّل من القيود المفروضة ، مثل قواعد المصدر .
- ٤ - تحسين النظام المعمّم للتفضيلات ، وتوسيع التخفيضات الجمركية وتعميقها من جانب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
- ٥ - تشجيع الدول المتقدمة لواردها من الدول النامية .
- ٦ - زيادة التعاون بين الدول النامية في المشروعات المشتركة ، وخاصة في القطاعات الأساسية من اقتصادياتها .
- ٧ - زيادة التركيز على انتاج الأغذية وتوفير الأسمدة والمخصبات من قبل الدول المتقدمة بأسعار معقولة .
- ٨ - تكثيف برامج البنك الدولي للتنمية الريفية .
- ٩ - وضع هدف لتوفير المعونة الغذائية بمقدار ١٠ مليون طن .
- ١٠ - الاسراع في التنمية الصناعية مع بحث دور المؤسسات التي تتعدى الحدود القومية .
- ١١ - انشاء مراكز البحث والتنمية ، وتدعيم دور منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة في مجال التعاون الصناعي .
- ١٢ - القيام بجهد رسمي للمساعدة الانمائية على أساس ١ في المائة من اجمالي الناتج القومي للدول المتقدمة بحلول عام ١٩٨٠ على الأقل ، بدلا من المعدل الحالي الذى يقل عن ٠.٣ في

المائة ، وتوفير معدل هبة بنسبة ٨٤ في المائة على الأقل ، وفترات سداد تبلغ من ٤ الى ٥ عاما للدول الفقيرة .

١٣ - تحقيق الأولوية لحقوق السحب الخاصة من خلال جهاز ربط للدول النامية .

١٤ - إعادة جدولة الديون لبعض الدول الفقيرة .

ان هذه التوصيات تمثل برنامج للعمل الفوري ، ولا أعتقد ان هذا يتعدى قدرات الدول

المتقدمة ، وكما قيل هنا كثيرا ، فان كل ما نحتاج اليه هنا هو الارادة السياسية .

لقد كنت استمع أخيرا الى أن بعض الدول والحكومات الغنية كانت تشير الى اقتراحات النظام

الاقتصادى الجديد على أنها اقتراحات غير واقعية ، ولكنني أعتقد ان هذه الاقتراحات واقعية بشكل صارخ .

ان اقامة النظام الاقتصادى الجديد يجب ان يعتمد على أساس التبادل الرشيد والعاذل

في المجال الاقتصادى ، واستعداد الدول على تحقيق التعاون السلمي ، والتعاون الجدى .

ويجب أن يكون هناك حوار دائم بين منتجي السلع الأولية في الجنوب ومنتجي المنتجات المصنعة

في الشمال ، ويجب ان تكون هناك دائما علاقة مباشرة أو رابطة بين هياكل الأسعار المطبقة في

هذين النظامين . يجب أن يسود احساس من المسؤولية الدولية في أعمال هاتين الفئتين اللتين

تسعيان الى حماية مصالحهما الاقتصادية .

ان اتحادات المنتجين يجب أن تفكر دائما في نتائج قراراتها على الدول المستهلكة ،

وخاصة دول العالم النامي .

ولكي تستعيد بعض التعقل في النظام الاقتصادي الديناميكي فإن عصر المواجهة يجب أن يحل محله عصر من التعاون العادل السلمي . ان الحاجة في هذا العصر تتمثل في تحقيق التكافل بين الدول أكثر من أى وقت مضى . ان الاختيارات واضحة ، فاما أن نحقق البقاء الجماعي أو الفناء الجماعي .

السيد الرئيس ، أود أن أؤكد لكم أنه يمكنكم أن تعتمدوا دائما على وفد بربادوس فني أن يلعب دورا ايجابيا في هذه العملية الجماعية من أجل التعاون السلمي .

السيد با (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد تهاوت دعائم النظام الاقتصادي الدولي على مر السنين تحت ضغط الواقع الجديد . ان هذا النظام وضع منذ ربيع قرن في اطار معين ، وفي صالح مجموعة محدودة من الدول ، وهذا النظام الاقتصادي لم يتكيف حسب ضرورة التغيير . ان الموقف الجامد الذي اتخذته الدول المقيمة لهذا النظام أدى في النهاية الى سلسلة من الأزمات تعرضت لها نفس هذه الدول مع الدول النامية . ان النظام النقدي الدولي الذي وضع في " بريتون وودز " قد تهاوى هو الآخر ، والتضخم يؤثر على اقتصاديات كافة دول العالم ، وقد بلغ مستوى الغذاء على الصعيد الدولي أدنى حد ، وهناك عدم توازن في التجارة وميزان المدفوعات الدولية ، وذلك يؤثر على الدول الفقيرة والدول الغنية على حد سواء . وقد أدى الاحساس بخطورة هذا الوضع الى جعل الدورة السادسة الخاصة بالجمعية العامة تعالج هذه الموضوعات وتقرح لها الحلول .

ان اعلان المبادئ ، وبرنامج العمل الذي أقرته الدورة السادسة للجمعية العامة ان يكمله ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، قد رسما بالفعل الخطوط العريضة التي نبعت منها التغييرات الضرورية لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد مبني على المساواة ومراعاة مصالح الجميع . وفي غياب رغبة سياسية حقيقية لدى الدول المتقدمة ورفضها أن تسير في ركاب التاريخ ، مع العناية فقط بمصالحها ، كانت هي العقبة الأساسية التي عطلت تكيف هياكل الاقتصاد الدولي حسب التغييرات الضرورية .

اذا كان قد ظهر هذا العزم السياسي ، وتم تخطي هذا الرفض ، فانه كان من الممكن أن تؤدي الدورة الحالية المعنية بالانماء والتعاون الدولي الى حل هذه المشاكل ، وانما تساو

الالتزام السياسي للدول المتقدمة مع الرغبات المشروعة للدول النامية ، فان مناقشات صريحة ومفيدة يمكن أن تميز دورتنا الحالية . ولكن — على العكس — اذا أصرّت الدول المتقدمة على رفضها ولم تأخذ الا بأنصاف الحلول ، فان النظام الاقتصادي القديم سوف يتهاوى جارفاً معه الرخاء المستمر الذي يعتبره المجتمع الدولي هدفاً له .

اننا من جانبنا نأمل فيما يخصنا أن يتم اختيار الحل الأول ، وأن تدور مناقشات خلال هذه الدورة تتناول المشاكل المرتبطة ارتباطاً عضوياً باقتصاديات الدول النامية وعلاقتها مع الدول المتقدمة .

ان أول وأهم هذه المشاكل هي — كما يعلم الجميع — مشكلة المواد الخام . وهي مشكلة هامة لأن حلها انما يؤثر على تقدم دول العالم الثالث والدول الغنية .

ان تحقيق التنمية في الدول الغنية انما يرتبط بالمواد الخام والسلع التي تستوردها من الدول النامية ، ومما يثبت ذلك تأثير اقتصاديات تلك الدول بتسويق هذه المنتجات .

ان تنمية دول العالم الثالث ترتبط هي الأخرى بتسويق المواد الخام التي تصدرها ، وهي أهم مصدر للنقد الأجنبي بالنسبة لها .

وعلى هذا ، فمن المشروع أن تهتم دول العالم الثالث ، في المقام الأول ، بحل مشكلة تسويق موادها الخام ، ولكن للأسف ، فان تدهور أسعار السلع في الأسواق الدولية ، وارتفاع أسعار السلع المصنعة التي تستوردها يعرقل جهود هذه الدول .

واننا لنجد هنا ظاهرتين تلخصان بالكامل تقريباً ما تعاني منه اقتصاديات دول العالم الثالث ، وهما ظاهرتان حاسمتان فيما يتعلق بوضع قواعد للتجارة الدولية في السلع الأساسية خاصة وأنها أساس علاقات دول العالم الثالث مع الدول المتقدمة .

ان تبعية الدول النامية — من الناحية الاقتصادية — للدول المتقدمة ، وعدم امكانها اتخاذ اجراءات ايجابية على مستوى الأسواق الدولية ، لا تترك لها الخيار ، لأنها مضطرة لبيع سلعها بأسعار تفرضها الدول المتقدمة دون أن تأخذ في الاعتبار الواقع الاقتصادي بصورة عامة .

وأقل ما يقال في هذا الصدد ، ان الاجراءات التي تتخذها الدول الغنية انما تزيد من خطورة هذه الأوضاع غير الطبيعية ، وهي اجراءات يفرضها الركود الاقتصادي وتستهدف الاقلال من حجم واردات الدول المتقدمة من الدول النامية .

لن أتحدث طويلا عن خطورة مثل هذه الاجراءات التي تتعارض مع روح التعاون ، والتي تنتهج المبادئ المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .
 انني أود أن أركز على الخطر الكبير الذى تفرضه الديكتاتورية الاقتصادية ، والذى يهدد تنمية دول العالم الثالث التي تشكل صادراتها من المواد الخام والسلع الأساسية من ٧٥ الى ٨٠ في المائة من مواردها من النقد الأجنبي . لقد اضطررنا ، ومازلنا مضطرين لشراء السلع المصنعة من الدول الغنية بأسعار تتزايد بصورة مستمرة ، بينما تعطي الدول الغنية لنفسها الحق في تحديد هذه الأسعار على أساس ضعفنا الاقتصادى والصورة الملحة لاحتياجاتنا .

اننا نرجو أن يتم اختيار الحل الثاني ، ويقدر ما نشق في مثل هذا المستقبل بقدر ما نشعر
بضرورة تنسيق الجهود على المستوى الدولي ، اذا أردنا أن نوجد حلاً مرضياً ودائماً لهذه
المشكلة .

ان أول ما يجب أن نحرص عليه في السعي لايجاد مثل هذا الحل هو انشاء علاقة أو توازن حقيقي وعادل بين أسعار الموارد الخام والسلع الأساسية التي تصدرها الدول النامية وبين أسعار المنتجات المصنعة التي تستوردها من الدول الصناعية .

ان مثل هذا الهدف لن يتحقق الا اذا التزمت الدول الفنية بدون قيد أو شرط باحترام سيادتنا الكاملة على مواردنا القومية ، وبعبارة أخرى فانه يجب أن نعتبرنا كشركاء كاملين الحقوق ، وأن نعترف الدول الفنية بأن مصالحنا أحيانا قد تختلف عن مصالحها حتى على المدى القصير، وأن عليها أن تتفاوض معنا على أساس مصالحنا المشتركة .

من الضروري أن تتوافر هذه الشروط قبل اتخاذ أى إجراء نحو تثبيت أسعار المواد الخام والمنتجات الأولى ورفعها الى مستوى مجز ، والا فاننا سنواصل هذا الحوار غير المثمر الذى لسن يؤدى الا الى الابقاء على نظام دولى أصبح باليا .

في الظروف الاقتصادية الحالية فاننا نولي أهمية خاصة للقواعد التي تحكم تسويق المساوَد الخام والسلع الأساسية ، ونعتبر ذلك احدى المقومات الأساسية لأي نظام جديد . ولكن هناك مقومات أخرى ترتبط بالمصير الاقتصادي لدول العالم الثالث ، منها نقل وتوفير الموارد اللازمة لتمويل عمليات التنمية في هذه الدول . يجب أن تدرس هذه الناحية خلال مناقشاتنا الحالية ، لأنها تؤثر على التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية .

وكما تذكرون ، فإن الأداة ذات الصلة بشروط وحجم تحويل هذه الموارد - سواء تم ذلك بصورة غير مباشرة عن طريق شروط تسويق الصادرات من السلع الأساسية ، أو تم بصورة مباشرة - أى عن طريق منح أو قروض أو استثمارات - فإن هذه الأداة قد حددت بوضوح في الاستراتيجية الدولية للتنمية للمعد الثاني ، كما حددت أخيراً في برنامج العمل الخاص بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

وعلى أن نلاحظ بالرغم من ذلك ، أن الهدف الذي كان من المفروض أن يتحقق ، لم يتم بلوغه وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمعونة العامة للتنمية .

وفي الحقيقة فإن المعونة التي تقدم للدول النامية من الدول المتقدمة ذات الاقتصاد القائم على السوق والتي حددت الاستراتيجية الدولية حجمها بـ ٧.٠ في المائة من إجمالي الناتج القومي قد انخفض حجمها في الواقع من ٣٤.٠ في المائة في سنة ١٩٧٠ إلى ٣٢.٠ في المائة سنة ١٩٧٥ ، وسوف تبلغ ٢٨.٠ في المائة حسب تقديرات البنك الدولي في سنة ١٩٨٥ .

وبصورة أعم فإنه بالرغم من أن رؤوس الأموال الخاصة والعامة التي حولت من الدول ذات الاقتصاد القائم على السوق قد ارتفعت من ١٤ مليار دولار في سنة ١٩٧٠ إلى ٢٢ مليار دولار في سنة ١٩٧٣ ، فإن هذه الزيادة قد سمحت بأن تكون نسبة التحويلات إلى إجمالي الانتاج القومي ٧.٠ في المائة وهذا يقل عن المستوى المحدد .

كل هذه التقديرات يجب ألا تجعلنا نفعل جوهر المشكلة ، أي الشروط والمسببات لهذا الوضع الخاص بالتحويلات .

إن هذا الموضوع يستحق أهمية خاصة ، فإن المعونة التي تقدم لنا في كثير من الأحيان هي معونة مشروطة ، لا تأخذ في الاعتبار أولوياتنا ولا اختياراتنا . ومن الطبيعي أن تؤدي مثل هذه المعونة إلى نتائج تختلف عن تلك التي كنا نتوقعها .

في هذا المجال اننا نعتبر أن الشرط الأساسي لأي تعاون حقيقي هو اعتراف الدول المتقدمة بسيادتنا الكاملة وغير المنقوصة على مواردنا القومية ، واعترافها بحقنا الكامل في تحديد الطريق الذي نسير فيه بحرية .

وهذا الشرط قد بينه السيد الرئيس مختار ولد داداه رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية في الكلمة التي ألقاها في الدورة السادسة الخاصة لقد قال " نود أن نكون شركاء كاطي الحقوق في التعاون الذي يتم ، بحيث لا نصبح مجرد طالبين للمعونة ، ولهذا السبب فإن المعونة التي تقدم لنا لا يمكن أن تكون مفيدة إلا إذا دخلت في إطار اختياراتنا وأولوياتنا ، وإلا إذا كانت غير مشروطة من الناحية السياسية أو العسكرية " .

وعلى هذا فاننا نعتبر أن الدول المقدمة للمعونة يجب أن تستلهم دائما الاحتياجات الحقيقية للدول المستفيدة ، وأن أية إجراءات تتخذ خارج هذا الإطار سيكون مصيرها الفشل

دون شك ، لأن الدول التي تقبل أن تتنازل عن سيادتها مقابل أى نوع من المعونة عدد قليل جدا .

على أية حال ، اذا أبقينا على العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية في الوقت الحالي ، فان الأمور ستختلف عما نصت عليه وثائق منظمتنا . ان الدول الغنية ذات الاقتصاد القائم على السوق قد شاركتنا على غير العادة آثار الترخيم المستمر ، والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها منذ بضع سنوات .

ويجب أن نؤكد في هذه المناسبة على أن هذه الظاهرة التي لا شأن لنا بها هي إحدى أسباب عدم استقرار نظام النقد الدولي ، لذلك فاننا لا زلنا نعاني من ظروف مفروضة علينا لأننا الشركاء الأضعف ، ولذلك فنحن الخاسرون ، وان خسارتنا أكبر لأن هذا الترخيم انما يرفع من أسعار السلع التي نستوردها ويقلل من مواردنا من الصادرات .

اذا أخذ في الاعتبار المصاعب التي نواجهها في رفع أسعار منتجاتنا الأساسية ، فيمكن تفهم مخاوفنا من أن تستمر هذه الأوضاع .

لذلك أصبح من الضروري في وجهة نظرنا أن تتخذ إجراءات فعالة محددة لتثبيـت الأوضاع النقدية الدولية ، إجراءات تدعم من روح التعاون الحقيقي الذي نصبوا اليه جميعا اذا ما أردنا أن نقيم نظاما اقتصاديا دوليا جديدا ، بحيث يسمح للدول النامية أن تشارك في اتخاذ القرارات في المحافل الدولية فيما يتعلق بالأزمة النقدية الدولية ، ويجب أن نتاح لنا فرصة المشاركة على قدم المساواة مع الدول التي فرضت علينا النظام القديم .

اننا نعتبر ذلك احد واجبات المجتمع الدولي ككل ، على أساس أن ترابط المصالح الاقتصادية للدول والعلاقات العضوية التي تربط فيما بينها قد أثبتت أنه ما من دولة أو مجموعة من الدول تستطيع وحدها أن تقضي على آثار الترخيم الذي أصبح ظاهرة دولية في الوقت الحالي .

هناك مجموعة أخرى من المشاكل تتطلب اهتمامنا ، فيجب أن يكون هناك توزيع عادل للصناعات في العالم ، وأن يتم نقل التكنولوجيا الى الدول النامية كي يمكنها تنمية زراعتها . وان الدول النامية نظرا لأنها لا تنتج أكثر من ٧ في المائة من اجمالي الانتاج الصناعي في العالم ، فان امكانيات العمالة فيها محدودة ، خاصة وأن التنمية تمر عن طريق التصنيع .

ان الاعلان وخطة العمل التي تم اقرارها في ليما في مارس ١٩٧٥ أثناء المؤتمر الثاني لمنظمة التنمية الصناعية الدولية ينصان على هذه الفكرة ، واحدى الاجراءات التي يجب اتخاذها وتحويل منظمة التنمية الصناعية الى وكالة تابعة لهيئة الأمم المتحدة تكلف عن طريق تزويد الموارد اللازمة بالعمل على حسن توزيع الصناعات في العالم . ويجب أن تقضي على كل ما يعرقل تصدير السلع المصنعة من الدول النامية الى الدول المتقدمة .

ان الدور الجديد الذى تقوم به منظمة " اليونيد " سيسهل بلاشك نقل التكنولوجيا المطابقة لاحتياجات وظروف الدول النامية . وان نقل التكنولوجيا يجب ان يتم بدون قيد أو شرط ، ويجب ان يعطى جميع العوامل التي تعتبر اساسية لتحقيق التنمية الصناعية ، وتحقيقا لهذا الهدف يجب ان نضع قواعد نقل التكنولوجيا في ضوء احتياجات الدول النامية .

ولكن في مجال الزراعة يجب ان يظهر التعاون الدولي بصورة اوضح ، فان الزراعة هي احدى المجالات الهامة المرتبطة بأزمة الغذاء في العالم ، وهي تعتبر بالنسبة للدول النامية احدى اهم وسائل العيش بالنسبة لشعوبها . ان الدول النامية لا تنتج اكثر من ٣٠ في المائة من السلع الزراعية التي يتم الاتجار فيها على المستوى الدولي . ان المعونة التي يمكن ان تقدمها الدول المتقدمة لدعم هذا القطاع يجب ان تتخذ صورة تقديم المعونة الفنية والمالية مما يسمح برفع مستوى المعيشة في الدول النامية وتوفير السلع الغذائية اللازمة للمجتمع الدولي .

ان وضع قواعد تسويق المواد الخام ، وتحويل الموارد اللازمة لتمويل عمليات التنمية في الدول النامية واصلاح نظام النقد الدولي وعدالة توزيع الصناعات في العالم ونقل التكنولوجيا وتنمية الزراعة ، كلها من المشاكل الهامة المرتبطة بمستقبل الانسانية . وما من شخص يجهل الاهمية الخاصة التي يجب ان نوليها لهذه المشاكل في المحافل الدولية المختصة .

واذا كانت المناقشات التي دارت حتى الان لم تؤد الى نتائج مرضية ، فان مواقف الدول المتقدمة التي اشترط اليها ، هي احدى الاسباب في ذلك ، كما ان سوء النظام الذى يحكم اية جهود في هذا المجال هو ايضا سبب من هذه الاسباب الاساسية .

فيجب ان نضع نظاما اقتصاديا يتماشى مع الواقع التاريخي الجديد ويقضي على ما كان يعتبر خطأ فيما مضى . ومن الضروري ان تكون هناك الرغبة السياسية اللازمة لانشاء نظام جديد مبني على العدل وعلى التعاون الدولي الحقيقي . وقد اصبح من الممكن الان في هذا الاطار ان نعيد تنظيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في هيئة الامم المتحدة حتى تخدم التعاون الدولي الحقيقي والمتجدد .

ان المجتمع الدولي لم يعد له الخيار اليوم ، فعليه ان يعمل على تحقيق التعاون الدولي القائم على السلام والعدالة الاجتماعية . انها لمهمة صعبة ، ولكن وحدة المصير التي يفرضها

ترابط الدول لا يمكن ان تؤدي الى ان تخدم مصالح البعض ولا يؤخذ في الاعتبار مصالح الآخرين فيجب ان نحقق عن طريق العدالة رفاة الجميع . ان مجرد الكلام لن يكفي لقرار العدالة الاقتصادية فاننا عن طريق الجهود المحددة الفعالة وعن طريق التضامن نستطيع ان نحل المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي ككل . هذا هو التحدي الذي تواجهه دورتنا الحالية وتواجهه الدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة . ونأمل ان تواجه الدول الاعضاء في هيئة الامم هذا التحدي لصالح الجميع .

السيد مالك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

السيد الرئيس ، نيابة عن وفد الاتحاد السوفياتي أود أن اهنئك على استئنافك رئاسة هذه الدورة الخاصة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة متمنيا لك كامل النجاح في الاضطلاع بهذه المهمة الهامة . ان الاجماع الذي اعيد انتخابك به لشغل هذا المنصب ، انما يدل على احترام الجميع لبلادك على المستوى الدولي ، واحترام الجميع لك امت شخصيا . ان المرونة والموضوعية والحيثية التي ابديتها ، انما تبشر بالخير بالنسبة لنتائج هذه الدورة التي نرجو ان تكون ناجحة . اننا نحن ممثلو الدول الاشتراكية الاعضاء في هيئة الامم المتحدة نتذكر الكلمات التي ادليت بها في الدورة السادسة الخاصة عندما قلت ان الدول الاشتراكية هي الدول الحليفة الطبيعية لمجموعة ال ٧٧ في سعيها الى اقامة السلام والعدل وتحقيق التقدم . ونتذكر ايضا انه بمشاركتك الفعالة وتحت قيادتك اقرت الجمعية العامة قرارات هامة كميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول واتخذت قرارا باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . واننا لنثق في ان هذه الدورة الخاصة الجديدة تحت رئاستك سوف تحرز المزيد من النجاح في الاضطلاع بالمهام الموكلة اليها .

خلال الثمانية عشر شهرا الاخيرة ، فان الجمعية العامة بناء على مبادرة الدول النامية ، وبتأييد من الدول الاشتراكية ، خصصت دورة خاصة ثانية لدراسة مشاكل التنمية والتعاون بين الدول في المجال الاقتصادي . ان رغبة الدول النامية في لفت انتباه هيئة الامم المتحدة الى المواضيع المتعلقة بجعل العلاقات الاقتصادية الدولية طبيعية ننظر اليها بعين الرضا . ان الاتحاد السوفياتي قد حاول دائما القضاء على كافة صور التفرقة وعدم المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي التجارة الدولية . اننا نؤيد دعم سيادة الدول على مواردها القومية . ان الاتحاد

السوفياتي قد نادى بالمساواة ، وبالتعاون المتبادل بين الدول في ظل التعايش السلمي ، الأمر الذي سيسمح لكافة الدول - بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ومستويات تقدمها - الاقتصادى - باستخدام المزايا المنبثقة من تقسيم العمل على المستوى الدولي ، مما سيسرع في تقدمها الاجتماعي والاقتصادي .

ان الظروف الدولية الحالية تؤيد هذا الاتجاه لحل هذه المشاكل ، فهناك خطر اقل
لاندلاع الحرب ، وهناك تأكيد على مبادئ التعايش السلمي في العلاقات الدولية ، حتى لا تكون
هناك رجعة في الانفراج السياسي والعسكري . هناك اتجاه في الاقلال من التسلح وتجنب الحرب
النووية ، والاقلال من سباق التسلح مع العمل على نزع السلاح الكامل الشامل .

ان نتائج مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي حيث استعرض زعماء ٣٥ دولة نتائج الحرب العالمية
الثانية ، هذا المؤتمر قد فتح مجالات جديدة واتاح فرصا جديدة لحل مشاكل عصرنا . وان تدعيم
السلام والامن من المفروض ان يدعم التعاون الدولي في المجال الاقتصادي . ان الوثائق النهائية
لهذا المؤتمر التي تعنى بعدة مشاكل ، منها السلام ، والامن ، والتعاون في اوروبا ، انما تتضمن
المبادئ الاساسية التي تحكم العلاقات بين الدول . وهذه المبادئ لها أهمية عالمية ، وما من
شك في انها يجب ان تكون اساس العلاقات بين الدول ، ليس فقط في القارة الاوروبية ، ولكن
في كافة انحاء العالم . ان ترجمة هذه المبادئ الى حقيقة واقعة فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول
سوف يؤثر تأثيرا حسنا على انماء التعاون الدولي في كافة صوره .

وفي كلمة السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي السوفياتي ، الرفيق بريجنيف ،
ذكر " ان الاتحاد السوفياتي يؤمن بأن ازالة التوتر والتعاون على أساس المساواة في السنوات
الاخيرة قد حدد الطريق الذي تسير فيه السياسة الاوروبية ، وسوف يتم تدعيم هذا التعاون نتيجة
لمؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي . "

اننا نوافق على تقييم مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الوارد في اعلان ليما ، والذي
جاء فيه " ان وزراء خارجية دول عدم الانحياز ، ان يأخذون في الاعتبار النتائج الحسنة لمؤتمر
التعاون والأمن الاوروبي يعتبرون ان هذا المؤتمر سيساهم في حل المشاكل الناجمة عن الحرب
الباردة والمشاكل الدولية الاخرى . "

ما من شخص يجب ان يعمل على فرض رأيه على الشعوب فيما يتعلق بادارة شؤونها الداخلية ،
او يستحوذ على دور معين يسمح له بالسيطرة على العالم . ان الدول النامية تعاني من اثار الاستعمار
والاستغلال الامبريالي ، ويجب على هذا الأساس ان نحاول الاقلال من اثار الازمة الاقتصادية
على اقتصاديات دول العالم الثالث . ان مشكلة التفرقة العنصرية القائم على اختلاف النظم
الاقتصادية والاجتماعية تتطلب حلا نهائيا .

ان ظاهرة الازمة الاقتصادية في الدول الرأسمالية تظهر على اقتصاديات الدول النامية التي تحاول رؤوس الأموال في الدول الامبريالية استغلالها . ان الامبريالية عن طريق الشركات التي تتعدى الحدود ، تحاول الاستثمار في استغلال شعوب افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية ، عن طريق فرض اسعار غير عادلة وطرق ووسائل ، وبالرغم من انها اصبحت تتخذ طابعا افضلا الا انها سيئة في اثرها .

ان الاحتكارات تفرض عدم المساواة في العلاقات الدولية الاقتصادية ، وهذه الاحتكارات تحول دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، وتزيد من الهوة التي تفصل ما بين مستويات التنمية في مختلف الدول ، ومن الطبيعي ان الدول النامية لا تقبل هذا الوضع وتحاول دعم استقلالها الاقتصادي ، وان تأخذ دورها في اقتصاديات العالم على اساس المساواة .

والآن سأحدث عن مشكلة المواد الخام ، تلك المشكلة الخطيرة والتي تنتج عن السياسة التي مارستها الاحتكارات في الدول الرأسمالية ، تلك السياسة التي تفرض اسعارا منخفضة جدا للسلع الأساسية الواردة من الدول النامية .

ان الدول الاشتراكية في هيئة الامم المتحدة قد شرحت وجهة نظر حكوماتها فيما يتعلق بالمشاكل العامة المرتبطة بالتنمية ، واعلاناتنا المشتركة معروفة لجميع اعضاء الجمعية العامة . ان موقفنا قريب جدا من المواقف التي تتخذها الدول النامية ودول العالم الثالث ودول عدم الانحياز فيما يتعلق بهذه المشكلة ، ان تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وقيامها على اساس العدالة ، انما ينبع من قرارات الدورة الخاصة السادسة التي نادت بانشاء نظام اقتصادي جديد ، والتي أصدرت ميثاق الواجبات والحقوق الاقتصادية للدول . اننا نؤكد على مبدأ التعايش السلمي ، ونحاول ايجاد العلاقات السليمة بين التنمية الاقتصادية ودعم الامن والسلام والعلاقات بين نزع السلاح والتنمية ، وهذا الميثاق يؤيد فكرة نزع السلاح ، ويؤكد على مبدأ المعاملة التفضيلية في مجال التجارة ، وعلى ضرورة العدول عن التفرقة في مجال العلاقات الاقتصادية ، تلك التفرقة التي تؤثر ليس فحسب تأثيرا سيئا على الدول النامية ، ولكن على الدول الاشتراكية ايضا . في الوثائق الرسمية لهيئة الامم المتحدة نجد ايضا ادانة للاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والتفرقة العنصرية ، و " الأبارتايد " .

انه من واجب دورتنا الحالية - كما يجب في المستقبل - ان نتخذ القرارات الكفيلة بتنفيذ كل ما جاء في هذه الوثائق الاساسية ، وتنفيذ كل ما ينص على اجراء الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة ، مع القضاء على نظام اعتماد الاقتصاد على انتاج قومي واحد . ان ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول قائم على الاحترام المتبادل ، وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم فرض اية شروط مجحفة غير مقبولة .

في الواقع ان الاتحاد السوفياتي يساعد عددا كبيرا من الدول النامية على دعم اقتصادها القومي ، كما ندعم جهود هذه الدول لحسن استخدام مواردها ومساعدتها على تحقيق استقلالها الاقتصادي من واقع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف تحقيق هذا الهدف .

ان التعاون بيننا وبين الدول النامية يتخذ اشكالا مختلفة متعددة : الاتفاقيات التجارية ، والتعاون الفني والتكنولوجي ، واقامة منشآت مشتركة لتمويل الصناعة . والتعاون من اجل دعم الموارد وتخطيط استخدامها وتدريب اليد العاملة هي من ضمن هذه الاشكال .

في الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٤ ، فان تجارتنا مع الدول النامية قد زاد حجمها اكثر من ثلاث مرات ، بينما انه خلال السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ وحدها تضاعف حجم هذه التجارة . ان تجارتنا مع الدول النامية خلال هذه الفترة نمت بخطوات اسرع من تجارة الدول الخارجية في مجموعها .

اننا نتعاون في مجال الصناعة ، كما أن تعاوننا مع الدول النامية يقوم على أساس المساواة واحترام المصلحة المشتركة للوصول الى مرحلة من تحسين العمل الدولي الذي يعارض نظام الاستغلال الاستعماري في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية .

ان الاتحاد السوفياتي كان يساهم كثيرا في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية . فهناك حوالي تسعين مركزا للابحاث أقيمت في هذه البلدان بمساعدة الاتحاد السوفياتي .

لقد أقام الاتحاد السوفياتي كثيرا من مدارس التدريب المهني للمواطنين القوميين في هذه البلدان ، كما تم تدريب أكثر من ٤٥٠ ألف متخصص في الدول النامية ، وشارك ١٥٠ شركة من الاتحاد السوفياتي في برامج التدريب المهني في عدد كبير من الدول النامية ، وهناك عدد كبير من الخريجين من الدول النامية الذين يتدربون في مؤسسات الاتحاد السوفياتي ، وسوف يواصل الاتحاد السوفياتي توفير الوسائل للدول النامية لتدعيم الاساس الفني العلمي فيها .

اننا نعلق أهمية كبرى لعلاقات التعاون مع الدول النامية في مساعدتها لتخطيط التنمية الاقتصادية فيها ، كما سوف نواصل تدعيم كافة أشكال التعاون مع الدول من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

لقد قام في الاتحاد السوفياتي منذ وقت طويل جهاز يستهدف تطوير التعاون الاقتصادي والعلمي والفني مع دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من خلال هذه المنظمات . وان الدول النامية، توفرت لها قروض امتيازية طويلة الاجل ، تخصص لتنمية القطاعات الاساسية من الاقتصاد ، وان ثبات هذه القروض من قبل هذه الدول عن طريق الصادرات التقليدية والسلع المصنعة وأمر واسع الاستخدام .

ان الاتحاد السوفياتي لديه كثير من الاتفاقات الاقتصادية والعلمية والفنية مع ٥٤ دولة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وقد تمت مساعدة هذه الدول بإنشاء حوالي ٢٠٠ مشروع، كما أن حوالي ١١٣٠ من هذه المشروعات قد تمت فعلا .

وفي الوقت الحاضر فان الاتحاد السوفياتي يدخل مرحلة جديدة من التنمية . فان اتمام الخطة الخمسية العاشرة من تنمية في الاتحاد السوفياتي سوف يبدأ في ١٩٧٦ ، وسوف تمثل

هذه الخطة خطوة هامة نحو مزيد من التنمية للقوى الانتاجية في بلادنا . فضلا عن فتح امكانيات جديدة لتوسيع التعاون الاقتصادي مع كافة الدول بما فيها الدول النامية ، ومن الطبيعي ان يعتمد ذلك على رغبة الدول النامية نفسها التي تود أن تستخدم الفرص المتاحة لها .

ان الأنشطة الاقتصادية الاحادية للاتحاد السوفياتي جزء لا يتجزأ من التقدم المشترك في النظام الاشتراكي العالمي ، من أجل تحقيق التقدم في كافة المجالات . وان التكامل بين الدول المشتركة في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة يستهدف تحقيق التعاون المشترك على اساس التقسيم الدولي للعمل وعلى اساس الترشيح بينها . وهذا يحقق وفورات كبيرة في العمالة للدول المشتركة ، كما أن التكامل الاقتصادي للدول الاشتراكية مفتوح بطبيعته . وقد عقدت اتفاقيات مع يوغوسلافيا وفنلندا والعراق والمكسيك .

وفي عام ١٩٧٣ فان المجلس عقد اتفاقية مع بنك الاستثمارات الدولي لاقامة صندوق خاص به لتقديم قروض لمشروعات التنمية الاقتصادية والفنية في الدول النامية ، ومن هذا الصندوق فان قروضا - لمدة ١٥ عاما - سوف تقدم لتمويل قطاعات تنمية الصناعة والزراعة وكافة القطاعات الاخرى من الاقتصاد في الدول النامية .

ان بلادنا ، كما فعلت في الماضي سوف تعارض أية محاولات لفصل حركة التحرير القومي عن حليفها الطبيعي ، أي مجتمع الدول الاشتراكية ، ولن تقبل مطلقا ، سواء من الناحية النظرية أو الناحية العملية المفاهيم الخاطئة لتقسيم العالم الى دول فقيرة وغنية أو الى شمال وجنوب ، مما يضع الدول الاشتراكية في نفس الاطار مع الدول الرأسمالية المتقدمة التي حصلت على كثير من الثروات من الدول التي كانت تخضع لسيطرتها الاستعمارية .

ان المؤيدين والمدافعين عن هذه النظريات يؤدون الى بروز الغموض بين الاختلاف الاساسي بين الاشتراكية والرأسمالية ، وبذلك فانهم يحولون الاهتمام من مسؤولية هؤلاء الذين أبقوا شعوب الدول التابعة للدول الاستعمارية تحت السيطرة الاستعمارية . لذلك فانهم يتحملون مسؤولية التأخر الاقتصادي في الدول النامية .

ان الاتحاد السوفياتي لم يستغل ثروات الدول التي حصلت على استقلالها أخيرا ، كما أن الاتحاد السوفياتي لم يستغل سكان هذه الدول عدة قرون . لذلك فان الاتحاد السوفياتي

لا يتحمل أية مسؤولية في اتجاه التأخر الاقتصادي في الدول النامية ، وموقفها الاقتصادي الحالي الصعب ، خاصة تحت ظروف تفاقم الازمة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

ان هؤلاء الذين اتخذوا موقفا معاديا للاتحاد السوفياتي كانوا يتنافسون بمعاداتهم للاتحاد السوفياتي في القريب ، وكانوا يريدون ان ينسروا فترات الاستغلال الاستعماري ، هؤلاء هم الذين استطاعوا ان يتحدثوا عن الاكاذيب في هذا المحفل وشوهوا الحقائق التاريخية محاولين أن يعلقوا مسؤولية التأخر الاقتصادي في الدول النامية على أشخاص آخرين .

بالا مس تحدث أحد الاشخاص عن موضوع الاشتراكية بماذا يمكن أن نقول في هذا الاطار ؟

ان هذه الدولة بواسطة من يمثلها قامت باحلال الدفاع عن رغبتها في ان تكون دولة كبرى محل الاشتراكية ، وتحاول تحقيق هذا الهدف من أجل فرض سيطرتها .

انها تقول انها تلعب دور مدافع ودور قائد الدول النامية وهذه هي سياستها في الحقيقة .

ان الذئب يحاول الان أن يرتدى رداء الحمل لكي يقوم بخداع هؤلاء الذين يؤيد خداعهم .

ان الدول غير المنحازة ، والدول النامية لا تحتاج الى حماية ؛ فهي اليوم قادرة على حماية نفسها ، والدفاع عن مصالحها الخاصة على نحو ملائم .

وفي المناقشة في هذه الجمعية حول مسائل التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، لا يمكن الا أن نذكر الدور السلبي للشركات التي تتعدى الحدود القومية في الدول الرأسمالية ، لأنه من خلال هذه الشركات فان النظام الرأسمالي يعمل في الدول النامية . هذا النظام الذي يسمى بالاستعمار الجديد أصبح له اسم آخر من قبل الدول النامية ، هو الاستعمار الاقتصادي .

ان هذه الشركات لا تزال تنهب الموارد الطبيعية للدول النامية وتستغل شعوبها ، كما أن أنشطتها التي لا يمكن التحكم فيها ، فضلا عن نظم الفساد والرشوة الذي يشوب أعمال هذه الشركات ، يؤثر على تطور الاقتصاد القومي ويصيب بالشلل كثيرا من نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، كما أنه يشوه ويصيب بالشلل أسواق العمالة والسلع ، الأمر الذي يؤدي الى تدفق أموال كثيرة من الدول النامية ويؤثر على ميزان المدفوعات فيها واقتصادها . وهذا وارد في الوثائق الرسمية الأساسية للأمم المتحدة . ان هذه القضية قد ركز عليها الرأي العام العالمي في الوقت الحالي ، وقد وضعت على جدول أعمال الأمم المتحدة التي يجب عليها أن تضع اجراءات دولية لحماية الحقوق السيادية للدول النامية التي تواجه العدوان الاقتصادي للشركات التي تتعدى حدود الولاية القومية .

ان كافة أنواع التفرقة العنصرية ، فضلا عن بقايا الاستعمار وأنواع وأشكال الاستعمار الاقتصادي يجب ازالتها من نطاق التجارة الدولية ، والعلاقات الاقتصادية بين الدول .

وان أشير مباشرة الى اقتراحات مجموعة ال ٧٧ للدول النامية التي قدمت الى هذه الجمعية ، فان وفد الاتحاد السوفياتي يجد من الضروري أن يبين مايلي :

ان الاتحاد السوفياتي ينظر بشكل ايجابي الى مقترحات هذه الدول فيما يتعلق بوضع برنامج لتنظيم أسواق السلع الذي يضمن تنمية هذا القطاع الأساسي من التجارة الدولية في ظروف من الاستقرار ، والذي سوف يستهدف أساسا تدعيم الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول النامية .

والى جانب اجراءات فرض السيطرة القومية على المواد الخام ، ومن أجل تشجيع العلاقات المباشرة بين منتجي ومستهلكي المواد الخام ، فان أهم عناصر هذه البرامج — في رأينا — هي

الاتفاقيات الدولية للسلع التي يمكن أن تشجع توسع التجارة في نوع من أنواع السلع ، وتجعل فني
الامكان الحصول على أسعار ثابتة وعادلة للمواد الخام .

ان الاستخدام الفعال للاتفاقيات السلعية الدولية يتطلب أن تكون هذه الاتفاقيات ذات
طبيعة عالمية ، وأن تأخذ في الاعتبار مصالح المصدرين والمستوردين ، وأن تغطي كافة المسائل
المتعلقة بالتجارة الدولية في سلعة من السلع في السوق الدولية .

ان الاتحاد السوفياتي لا يعارض أيضا فكرة إنشاء احتياطات دولية للسلع وفقا لاقتراحات
مجموعة ال ٧٧ كاجراء ممكن لتنظيم أسواق السلع على اعتبار أن هذه الاحتياطات سوف تمول على أساس
تطوعي .

ان الاتحاد السوفياتي يعارض دائما نظام استغلال الدول النامية من قبل الاحتكارات
الامبريالية عن طريق وجود ما يسمى بفجوات الأسعار ، هذه الوسيلة التي تتمثل في زيادة أسعار
السلع المصنعة وتخفيض أسعار المواد الخام . ولذلك فاننا نعتبر أن فكرة إنشاء التكافل بين أسعار
المواد الخام التي تصدرها الدول النامية وبين أسعار السلع التي تستوردها أمر ضروري ، وهذا
ما أسميناه بجدولة الأسعار ، ومع ذلك فان هذه مسألة معقدة وتحتاج الى كثير من البحث .

كما أننا نعتبر أن مطالب الدول النامية لتسهيل وصول سلعها الى أسواق الدول الغربية
المتقدمة مطالب عادلة ، فضلا عن ازالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتسهيل تنويع صادرات
الدول النامية من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي فمنذ أول يناير/
كانون الثاني ١٩٦٥ فقد قام بازالة والغاء كافة الرسوم الجمركية على وارداته من الدول النامية ، كما
استحدث اجراءات خاصة لتشجيع وارداته من هذه الدول .

كما أننا نشارك رأى مجموعة ال ٧٧ فيما يتعلق بحل مشكلة جعل الوضع النقدي الدولي
طبيعيا . والمحاولات في الغرب لتنفيذ ذلك قد اخفقت ، والمفاوضات حول هذه الموضوعات يمكن
أن تكون مثمرة اذا تمسك المشاركون فيها بالبادئ الأساسية مثل توفير الفرصة لكافة الدول للاشتراك
فيها على أساس من المساواة من أجل وضع مقترحات لحل المشكلات النقدية الدولية . ان الحاجة الى
أخذ مصالح كافة الدول في الاعتبار — وخاصة مصالح الدول النامية — في الجهاز النقدي الدولي
فضلا عن الوصول الى قرارات بشأن هذه المسائل يتطلب ازالة السيطرة .

ان الاتحاد السوفياتي على استعداد للاشتراك بصورة بناءة في التنفيذ العملي للأفكار الواردة في قرارات الدورة السادسة الخاصة ، وفي ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية وفي مقترحات مجموعة ال ٧٧ . واننا نأمل أن الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة سوف تقدم مساهمة كبيرة لحل هذه المشكلات ، وفي الوقت ذاته فان وفد الاتحاد السوفياتي يعتقد أن الكفاح من أجل إعادة تنظيم وتحويل الهيكل القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية يجب أن يتم في نفس الوقت مع الكفاح من أجل إعادة تنظيم وتنمية نظام دولي جديد من العلاقات السياسية الدولية القائمة على أساس التعايش السلمي ، وتدعيم السلام والأمن ، بين الدول والتعاون بينها ، وتخفيف التوتر الدولي وحل مشكلات نزع السلاح . وبدون انشاء نظام جديد في حقل العلاقات السياسية الدولية ، فلن يكون هناك نظام جديد في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية .

وفي الختام فان وفد الاتحاد السوفياتي يود أن يلفت انتباه الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة الى مبادرة الدول ال ٧٧ الى مشكلة نزع السلاح ، وذلك مع مناقشات الجمعية العامة حول مسائل التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . ان الأمم المتحدة منذ وقت طويل اعترفت على نحو رسمي في عدد من قراراتها بالعلاقة بين مسائل نزع السلاح ومشكلة التنمية . ولا يمكن أن تبهرنا المسائل الاقتصادية والنامية على نحو منفصل عن مسائل تدعيم السلم والأمن الدوليين وتنفيذ مبادئ التعايش السلمي ، وتدعيم الانفراج الدولي وتطبيق اجراءات فعالة في مجال نزع السلاح . وفي واقع الأمر كيف يمكننا أن نجرى مناقشة ذات معنى حول عملية الاسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة الدول وايجاد مزيد من الموارد من أجل التنمية في اطار من سباق التسلح لم يسبق له مثيل ، فضلا عن النفقات الموجهة للتسليح التي تصل الى ٣٠٠ مليون دولار في العام ، كما أشار الى ذلك السيد فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه الافتتاحي أمام هذه الدورة الخاصة ؟ اننا يجب أن ندرك أنه لا يمكن أن يكون هناك حل لكافة المشاكل بما فيها مشاكل التنمية وانشاء علاقات اقتصادية تتسم بالانصاف وانشاء نظام اقتصادي دولي جديد دون أن نقوم بتدعيم السلم والأمن والوفاق واقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

ومن أجل هذا فقد قدّم الاتحاد السوفياتي اقتراحه الخاص بتخفيض الميزانيات العسكرية للدول الدائمة الأعضاء في مجلس الأمن بنسبة ١٠ في المائة الأمر الذي يؤدي الى توفير أموال هائلة تبلغ حوالي ٢ بليون دولار يمكن أن تستخدم لتقديم مزيد من المساعدة للدول النامية من أجل أغراض التنمية ، وهذه المبادرة من جانب الاتحاد السوفياتي قوبلت بالترحيب من قبل الدول النامية ودول عدم الانحياز ، كما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة عليها ومع ذلك فان الذين يعارضون تخفيض الميزانيات العسكرية ونزع السلاح لا زالوا يضعون العقبات في سبيل تنفيذ هذا القرار .

ومن الواضح أن عقد مؤتمر نزع السلاح العالمي يمكن أن يسهل من ادراك مشكلة التنمية التي تجذب حولها اهتمام الكثيرين من الدول النامية ، واننا نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ اجراءات نشطة لانتهاء الاستعدادات الخاصة بعقد هذا المؤتمر ، لأن هذا المؤتمر لن يساعد فقط على حل مشكلات نزع السلاح والتنمية ، بل سيساهم أيضا في جعل الموقف الدولي طبيعيا ، وفي ضوء ذلك يجب أن يكون من الواضح في أذهان الجميع ، أن هؤلاء الذين يعيقون ويوقفون الموافقة على الاجراءات في حقل نزع السلاح ، وتخفيض الميزانيات العسكرية ، والذين يناوئون عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ويشوهون الاجراءات التحضيرية لعقد هذا المؤتمر انما يكشفون أنفسهم أمام أعين الأمم المتحدة والعالم أجمع كمعارضين لنزع السلاح والتنمية ، ولذلك فانهم يتحملون مسؤولية خطيرة أمام الدول النامية ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة ككل .

وفيما يتعلق بموقف الاتحاد السوفياتي في مسألة نزع السلاح ، فان الاتحاد السوفياتي يعتقد أن أهم متطلبات زماننا تتمثل في تخفيض وانتهاء سباق التسلح والتقدم نحو طريق نزع السلاح الشامل والكامل ، كما أشار الى ذلك في ٦ آب/أغسطس ١٩٧٥ رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي في مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا .

" لقد حان الأوان لاتخاذ كافة الاجراءات للاسراع في الشؤون التحضيرية الخاصة بعقد مؤتمر نزع السلاح العالمي " .

وفيما يتعلق بمشكلة تدعيم السلم والأمن ، ومشكلة نزع السلاح كأهداف كبرى ، فـ ان الاتحاد السوفياتي في نفس الوقت يؤيد مطالب الدول النامية للحفاظ على سيادتها وعلى مواردها الطبيعية فضلا عن حقها في تأمين الممتلكات الأجنبية أو كبت أنشطة الاحتكارات الأجنبية وتدعيم مبادئ التعاون الاقتصادي بين كافة الدول على أساس من المساواة .

اننا على اقتناع كامل بأنه اذا كانت مجموعة ال ٧٧ تسعى الى حل مشكلة نزع السلاح بنفس الاهتمام وبنفس الحزم ، كما تشير الآن مسائل التنمية في الأمم المتحدة ، فان هذه القضية يمكن أن تتحرك بعيدا عن الجمود ، كما أن من يعارضون الانفراج الدولي ونزع السلاح سوف يستمعون الى هذا الصوت القوي ، واردة ومطالب مجموعة ال ٧٧ ، والدول النامية ، ودول عدم الانحياز ، الذين يشكلون الآن ١٠٠ دولة من بين الدول الأعضاء في الامم المتحدة التي تبلغ ١٣٨ دولة .

ان موقفنا تجاه هذه الشؤون السياسية له نفس القوة كموقفنا تجاه الشؤون الاقتصادية ، وبعد بحث اعلان ليما فاننا على اقتناع من أن دول عدم الانحياز وموقفها تجاه هذه المسائل الدولية سوف يكون موقفا قويا ، كما هو الحال بالنسبة للمسائل الاقتصادية .

اننا نلاحظ باهتمام كبير أن مؤتمر ليما قد أكد على المشكلات الاقتصادية فضلا عن المشكلات السياسية ، ومن هنا فقد أدى الى انشاء أو توفير المناخ من أجل انشاء نظام دولي اقتصادي جديد .

ان الاتحاد السوفياتي يرحب بقرار دول عدم الانحياز في ليما الذي ينص على " تدعيم وتنسيق الاجراءات المشتركة من قبل دول عدم الانحياز من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين وازالة أسباب التوتر الدولي وازالة القواعد العسكرية وانشاء مناطق سلام وتشجيع نزع السلاح الشامل والكامل وتدعيم الأمم المتحدة " كما نلاحظ أيضا ونرحب بقرارات مؤتمر ليما التي تتمثل في " . . الموافقة على تنسيق مجهودات دول عدم الانحياز داخل اطار الامم المتحدة من أجل تشجيع ودفع أنشطة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح بدون تأخير مع اشتراك كافة الدول على أساس المساواة " ، كما أننا نلاحظ باهتمام أيضا تصميم دول عدم الانحياز " على اتخاذ اجراءات ضد التهديد باستخدام القوة ، والتدخل ، والعدوان ، والاحتلال الأجنبي ، وكافة الاجراءات الخاصة بالاكراه الاقتصادي والاجتماعي التي تحاول انتهاك سيادة وسلامة أراضي واستقلال وأمن الدول غير المنحازة " .

ولهذا فان موقف الاتحاد السوفياتي بشأن المشكلات الاقتصادية الدولية والسياسية يتفق مع موقف دول عدم الانحياز ، ومن هذا المحفل العام فان وفد الاتحاد السوفياتي يعلن أن بلادنا على استعداد للتعاون مع دول عدم الانحياز من أجل تحقيق هذه الاهداف الأساسية .

كما أننا نؤيد التقييم الايجابي العالي الوارد في اعلان ليما لاستمرار عملية تخفيف التوتر الدولي والحاجة الى توسيع الانفراج الدولي على كافة مناطق العالم .

ان الاتحاد السوفياتي يلحظ برضاء كبير أن دول عدم الانحياز في مؤتمر ليمّا قد أعادت تأكيد موقفها السابق الوارد في قرارات مؤتمر القمة الأول الذي عقد في بلجراد وأعلنت عن تصميمها من أجل الكفاح لتحقيق الاستقلال والتحرر القومي والتعايش السلمي النشط فضلا عن معارضتها الدائمة والدائبة لسياسات القوة وكافة أعمال الاستعمار والمهيمنة والأشكال الأخرى للأكبر الأجنبي وعليه فان ذلك يعطينا الثقة من أن هذه الدورة الخاصة باتحاد وفود الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز سوف تمكن الجمعية العامة من اتخاذ اجراءات جديدة لاصلاح العلاقات الدولية الاقتصادية من أجل مصالح كافة الدول ومصالح السلم والتعاون بين الشعوب .

السيد كالا هان (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : ان المملكة المتحدة تشترك في هذه الدورة الخاصة بروح من التعاون البناء مع الدول النامية . واننا نفعل ذلك اعتقادا منا بأن النظام العالمي يجب أن يكون مقبولا لجميع البشر ، وهو ليس كذلك في الوقت الحالي . ان ظروف معيشة أغلبية الشعوب في الدول النامية صعبة وتثير الشعور بالا حباط .

وأفضل طريقة لتحسين هذه الظروف هي اقامة مشاركة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وذلك للقضاء على أوجه النقص في نظام التعليم والخدمات الصحية غير الكافية ، وسوء التغذية وهي المصير المشترك لمواطني الدول الفقيرة . وحيثما لا تكون الموارد أو القدرات البشرية كافية لا قاممة نظام اقتصادي حديث ولتنمية ودعم التكنولوجيا اللازمة ، فان المملكة المتحدة على استعداد لتحمل مسؤوليتها في مساعدة الغير على اقامة الأجهزة والخدمات الأساسية في المجال الاقتصادي والا داري . وفي الوقت الحالي فان التقدم نحو ايجاد حل لهذه المشاكل بطيء جدا ، وذلك لضخامة حجم الاحتياجات التي يجب الوفاء بها ، ولأن هناك أيضا نكسات نبعت عن التضخم والكساد .

ان الحكومة البريطانية قد تدارست نتائج الدورة السادسة شاركت في المناقشات التي دارت في اجتماعات الكومنولث ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والانهاء ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانهاء والتعمير . وان المناقشات التي دارت قد ركزت على طرق سد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة . ان الحكومة البريطانية تعتقد أن التوازن بين الدول الغنية والفقيرة يجب أن يتحقق . ومنذ أسبوع في غيانا ، فان وزراء دول الكومنولث قد أيدوا تقرير مجموعة الخبراء التي تدارست موضوع اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . اننا لم نلتزم بدون تحفظ بكافة نواحي هذا التقرير ، ولكننا نوصي المجتمع الدولي بالنظر فيه كوسيلة من وسائل اقامة الحوار الدولي .

وهذا الحوار قد سار منذ وقت ويعتبر خطوة نحو اقامة نظام متزن للعلاقات الدولية الاقتصادية .

ان مؤتمر الغذاء العالمي قد أصدر عدة توصيات تتعلق بالاجراءات التي يمكن اتخاذها على المدى الطويل للقضاء على الجوع ، وحتى نرفع الشعوب فوق مستوى الكفاف .

ان المؤتمر العام الثاني لمنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة قد ركز على مشاكل التعاون الاقتصادي .

كما أن دورتي مؤتمر قانون البحار قد أحرزتا بعض التقدم نحو اتخاذ إجراءات لحل المشاكل التي تهم مختلف الدول .

ان اعلان طوكيو الصادر عن الدول التجارية الكبرى ، قد أشار الى المفاوضات المتعددة الأطراف في المجال التجارى ، والتي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة وضرورة حماية مصالح الدول النامية .

وقد قال السيد رومور عندما تحدث منذ أيام ، بصفته رئيسا لهذه المجموعة ، إنهم ينوون مد هذه الترتيبات حتى سنة ١٩٨٠ .

ان اتفاقية "لومي" قد فتحت فرصا ومجالات جديدة للتعاون بين المجتمع الأوربي والـ ٤٦ دولة النامية فيما يتعلق بتثبيت إيراداتها من صادرات المواد الخام .
ان صندوق النقد الدولي منذ بضعة أيام اتفق على انشاء صندوق للائتمان يعمل على أساس تنازلات كبيرة ، مع اعادة النظر في ترتيبات التمويل التعويضي .

لقد تم عقد اتفاق التصدير الجديد في جنيف في شهر حزيران / يونيه الماضي . وهكذا استطاعت الدول المنتجة والمستهلكة لهذه السلعة أن تجد حلا يرضيها .
ان الشعور أصبح تقدر الآن تزايد الترابط فيما بينها . ان الخطوات التي اتخذت حتى الآن تدل على أن الدول المتقدمة والدول النامية تكمل بعضها بعضا ، وأن التعاون يخدم مصالحها وليست المواجهة . وفي رأيي ، أن هذا قد أدى الى شعور متزايد لدى الدول المتقدمة بدور الدول النامية ، وبالحاجة الى برنامج للاجراءات العملية ، ومن ناحية أخرى أدى الى احساس الدول النامية المتزايد بكل ما يمكن أن يتحقق .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو هل تستطيع الدول الأعضاء أو أغلبية هذه الدول أن تقبل فكرة ، ألا وهي أنه يجب من واقع مصالحنا المشتركة ان نتوصل الى اتفاق بغض النظر عن الصعوبات التي نواجهها ؟

انني أعتقد أن هناك ردا ايجابيا على هذا السؤال ، وفي هذه الحالة فان بريطانيا سوف تلعب دورا بناء للوصول الى مثل هذه الاتفاقيات . ان العلاقات بين الدول النامية والدول

المتقدمة أصبحت أفضل الآن ، أكثر مما كانت عليه منذ ١٨ شهرا . وهناك فرصة الآن نبعث عن هذا التفاهم الأوسع لا تخان اجراءات سوف تفي بآمال الملايين الذين يكافحون من أجل البقاء .

ولكن ليس هناك مكان لكثير من التفاؤل . أولا ، هذه التنميات نرحب بها ولو أنها مجرد خطوات أولى . وفي بعض الموضوعات الهامة ، فان المناقشة في المجتمع الدولي قد كشفت اختلافات واسعة حلولها ليست أمامنا .

وهناك سبب آخر يدعونا الى الحذر ، فان التقدم السريع لتحسين العلاقات يجب أن يؤدي الى توسيع نطاق التجارة وزيادة الانتاج الدولي . وبالرغم من ذلك أود أن أعلق باختصار على ستة مجالات أعتقد أن المجتمع الدولي لديه الفرصة أن يحقق فيها تقدما في الوقت الحالي .

أولا ، موضوع السلع الأساسية . ان المبادرة التي اتخذها رئيس وزراء بريطانيا في كنجستون في مؤتمر الكومنولث في بداية هذا العام قد اتخذت كمساهمة في تبادلنا الرأي بشأن موضوع السلع الأساسية ، اننا نعتبرها مثالا حيا على الترابط الاقتصادي الدولي ، وان بريطانيا كاحدى الدول الكبرى التجارية ، وكدولة يمكن أن تصبح من منتجي النفط تعمل في هذا المجال .

ان وزير خارجية ايطاليا قد أبلغ الجمعية العامة بموقف التجمع الأوربي فيما يتعلق ببعض السلع والموضوعات الأخرى التي تهمنا . ان موقف التجمع الأوربي انما ينبع من دراسات ومناقشات دارت على أعلى المستويات السياسية .

ان بريطانيا وباقي أعضاء التجمع الأوربي تؤمن بالأسلوب الشامل لمعالجة هذه المشكلة ، ونحن على استعداد للمشاركة في أية اتفاقية خاصة بالسلع من شأنها أن تثبت الأسعار والكمية المتوفرة من السلع ، ولكن أى ترتيبات محددة لكل سلعة يجب أن تتقرر بمعرفة المصدرين والمستوردين المعنيين .

اننا نعمل مع أعضاء المجتمع الأوربي من أجل استقرار التجارة فيما يتعلق بالسلع الغذائية الأساسية ، ونعتقد أنه يجب أن يتم التفاوض من جديد بشأن البن والكافور وهما من السلع الهامة بالنسبة للدول النامية . وأود مرة أخرى باسم بريطانيا — كما فعلنا من قبل — أن أنادى باتخاذ اجراءات لحل مشاكل الجوت والشاي . . اننا نود أن يؤدي عمل المجموعات الحكومية الى اقتراحات ملموسة لتحسين شروط التجارة .

ان الترتيبات الخاصة بالسلع لن تساعد جميع الدول التي تحتاج الى المواد الخام طالما بقي تذبذب دخلها من الصادرات . لذلك نقترح أن توضع خطط لتثبيت الأسعار لتجنب تذبذب الدخل من الصادرات ، وتتم هذه الترتيبات بمشاركة صندوق النقد الدولي .

وأود أن أشيد بعمل سكرتارية مؤتمر التنمية والتجارة في هذا الشأن ، ولكن هناك اختلافاً بين أسلوب المعالجة الذي يتبعه مؤتمر التنمية والتجارة وبين أسلوب المجتمع الاوربي . وفي تفكيري اقترح اليونكتاد من أجل انشاء صندوق مشترك لتمويل المخزون ، وسواء أنشيء هذا الصندوق وعمل بفاعلية أو لم ينشأ فان ذلك مرهون برغبة المساهمين في هذا الصندوق ، ورغبة مصدرى ومستوردي السلع التي يجب أن تحدد في ضوء أسلوب تداولها . ان لدينا شكوكاً حول فكرة انشاء صندوق . ولقد اعتبرنا دائماً موضوع المخزون المنظم للانتاج كجزء من طريقة حل مشاكل السلع . ونحن على استعداد لان نشارك في أية دراسة لهذا الاقتراح ، واننا سنكرس أنفسنا لمثل هذه الدراسة بحيث أنه عندما يعقد مؤتمر التنمية والتجارة في نيروبي في ايار/مايو المقبل نستطيع أن نتخذ رأياً موحداً في هذا الشأن .

والمجال الهام الآخر ، هو موضوع جدولة الأسعار ، وأجدني مضطراً الى أن أقول أن الدراسات التي أجريناها في هذا الشأن قد هدتنا الى أن جدولة الأسعار ليست هي أفضل طريقة ولا أكثرها فاعلية لمساعدة الدول النامية المنتجة للمواد الخام . وان السبب الذي دعانا الى هذا الاعتقاد هو أن مشكلات التنمية لم تحل حتى الآن في هذه البلاد ، وانني أعلم أن بعض الدول النامية لها رأى مخالف ، ولكن كما قال رئيس وزرائنا في كنجستون ، فان هذا الموضوع يمكن أن يدرس حتى نتوصل الى نتائج جماعية . اننا لا نعتقد أن القوة الشرائية للدول النامية يجب ألا تحمي ، ولكن رأينا يتعلق بالأسلوب الذي يجب أن يتبع .

وبالرغم من هذه الخلافات خلال السبعة شهور الأخيرة ، فان السعي لايجاد حل لمشكلات تجارة هذه السلع يجعلنا نتفائل بانه من الضروري أن نتدارس باقي الموضوعات محل الخلاف ، وانني اقترح أن نستهدف الوصول الى اتفاق حول الترتيبات الدولية التي يمكن أن نطبقها بنهاية عام ١٩٧٦ ، واعتقد أن هذا يمنحنا الوقت الكافي .

والآن أتحدث عن التعاون الاقليمي . ان من الآراء التي نشترك فيها أن احدى وسائل دعم الرخاء في العالم هي توسيع نطاق التجارة الدولية ، ومن الناحية التاريخية فقد ازدادت التجارة

بين الدول المتقدمة والنامية أكثر مما ازدادت بين الدول النامية نفسها ، ولهذا السبب فأنني أرحب بالتأكيد على الحاجة الى دعم التعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، وان هذا موضوع يرتبط ، بطبيعة الحال ، بقرار الدول النامية نفسها ، ولكن بلادى على أتم استعداد لتقديم المعونة الفنية ، وبعبارة أخرى فأنني أوصي زملائي بدراسة هذه المشكلة ، وتحليل المقترحات الواردة في تقرير مجموعة خبراء الكومنولث .

والآن فيما يتعلق بمعاونة الدول الأكثر فقرا فان الفقر المدقع قد أعاق الانماء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في هذه البلاد الفقيرة ، وان كثيرا من الدول أصبحت توافق حاليا على أن تركز المساعدات التي تعطى بتسهيلات كبيرة على القطاع الأفقر من السكان . اننا نعلم حجم والحاح المشكلة ، فان التقارير الأخيرة لصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي قد حددت الاحصائيات الرهيبة الخاصة بفقر العالم . ان الحكومة البريطانية ملتزم بأن تلعب دورا كبيرا في هجوم المجتمع الدولي على الفقر ، وسوف نفعل ذلك في المؤسسات الدولية الخاصة بالتعاون ، ومن خلال البرامج الثنائية .

لقد أعطينا المساعدات الى الدول التي تحتاج اليها ، وفي عام ١٩٧٤ قد منا ٧٠ في المائة من اجمالي مساعداتنا الى الدول التي يبلغ دخل الفرد فيها أقل من مائتي دولار ، وسوف نركز مساعداتنا بشكل أكبر على الدول الأكثر فقرا ، وسوف يؤثر ذلك ليس فقط على توزيع مساعدات بريطانيا ، بل أيضا على الشروط الخاصة بهذه المعونة ، وقد شكلت المنح ٨٦ في المائة من اجمالي حجم المعونة عام ١٩٧٤ ، وسوف نعطي في المستقبل منحا صريحة بدلا من القروض .

وفما يختص بالغذاء والتنمية الريفية ، فان تقارير مجموعة خبراء دول الكومنولث أشارت في بيان مختصر الى انتاج الغذاء والتنمية الريفية .

وعلى مدى الجيل الأخير ، فان انتاج المواد الغذائية قد تزايد بأسرع من تزايد السكان . وان بلادى تخصص جزءا كبيرا من مساعداتها للتنمية الزراعية ، ونحن نأمل في زيادتها ، كما وعدنا بتأييدنا لانشاء الصندوق الدولي للانماء الزراعي ، وانني أجد مرة أخرى هذا التعهد وآمل أن يفعل الآخرون مثلي .

وفي هذا العام فانه بالاضافة الى الخمسة والعشرين ألف طن من الأسمدة التي قد مناهها
فاننا سوف نقدم مائة ألف طن من الأسمدة لصالح مشروع منظمة الأغذية والزراعة لمنفعة الدول التي
تأثرت بصورة خطيرة .

ان انشاء مجموعة استشارية بشأن استثمارات الانتاج الزراعي ، فضلا عن عمل مجلس الغذاء العالمي ، سوف يؤكد ان الموارد موجهة بصورة أكبر الى الدول التي تعد أكثر حاجة من غيرها ، ان بريطانيا لفي وضع جيد لتوفير المساعدة الفنية ، كما اننا ندرك حين نقوم بهذه المشروعات أن علينا أن نحافظ على اشتراكنا في المشروعات الفعالة ، حتى يمكن أن نحقق النجاح ، وسوف نفعل ذلك ، ولكن مهما كانت المساعدة التي تستطيع الدول المتقدمة أن تقدمها ، فان النجاح أو الخطأ فـي هذا المجال سوف يعتمد في النهاية على الأعمال التي تقوم بها الدول النامية ذاتها ، فالـدول النامية في ذاتها يمكنها أن تحدد توجيه المساعدات الى الأهداف الصحيحة ، وتوفير الظروف الملائمة للتقدم .

أما فيما يتعلق بالتعاون الصناعي فهناك طريقان يؤديان الى مزيد من مشاركة الدول النامية في التجارة الخاصة بالسلع الصناعية ، وعلى الدول المتقدمة أولا ، أن تفتح أسواقها لمنتجات الدول النامية ، وعليها ثانيا أن تساعد الدول النامية على الاستفادة من هذه الفرص الجديدة . وكما قال السنيور رومور ، بحق ، بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ، فان الدول الأوروبية تـمـر على استمرار سياستها الخاصة بتحسين نظام التفضيلات المعمم ، وتعمل بتصميم من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بالدول النامية ، الواردة في اعلان طوكيو الخاص بالمفاوضات التجارية متعددة الأطراف . وان هذه المهام تلتزم بها بلادى بشدة .

ثانيا : يجب مساعدة الدول النامية على زيادة امكانياتها في مجال الصناعات التحويلية ، وهنا توجد فرص كبيرة للتعاون المثمر بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية .

ان استجابة الحكومة البريطانية في هذا المجال تتلخص في مساعدة الدول النامية بثـلاث طرق : أولا - توفير المساعدة الفنية والادارية ؛ ثانيا - تقديم تسهيلات التدريب في المملكة المتحدة وفيما وراء البحار ؛ ثالثا - تقديم المساعدة المالية بمختلف أنواعها .

وسوف نواصل تقديم هذه المساعدة ، ومن بين هذه الجوانب الثلاث ، أود أن أؤكد على تقديم الخبرات الادارية وهي مورد يواجه فيه العالم ندرة كبيرة ، ان خبراء الكومنولث قد أشـاروا في تقريرهم الى ان الفجوة في التكنولوجيا والمهارات هي - في الكثير من الحالات - أوسع الفجوات

بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة ، ومن الواضح أن أكبر المساهمات التي يمكن للدول المتقدمة أن تقدمها هي توفير التسهيلات الادارية والمساعدة للدول النامية حتى يمكنها أن تطور الصناعات الصغيرة ، وان بلادى لعلى استعداد لتقديم هذه المساعدات .

أما فيما يتعلق باصلاح هيكل الأمم المتحدة ، لهذا بند هام في جدول الأعمال ، ولقد دعوت في العام الماضي الى ادخال بعض الاصلاح على هذا الهيكل ، ورحبت بالقرار الخاص باجراء دراسة حول التغييرات الممكنة التي يمكن أن تزيد من فعالية نظام الأمم المتحدة كأداة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وان كثيرا من الدول يخشى اتخاذ القرارات السريعة حول كيفية وجود الهيكل الجديد ، لكن التقرير الذى وضعته مجموعة الخبراء في وقت سابق من هذا العام يعد انجازا كبيرا ، فهو يضع الخطوات الأساسية لتحسين هيكل نظام الأمم المتحدة ، فالتنظيم السيئ يمكن أن يعرقل ويقضي على السياسات الطيبة ، وحيث أننا نسعى معا الى وضع السياسات الاقتصادية الدولية التي سوف تفيد العالم ككل ، والدول النامية بوجه خاص ، فلا يجوز أن نتجاهل مهمة ايجاد هيكل لنظام الأمم المتحدة يضمن تنفيذ هذه السياسات بصورة ملائمة ، ولذلك فان بريطانيا تقترح انشاء لجنة مشتركة من الحكومات لتقديم مقترحات على أساس تقرير الخبراء .

ان طرق العمل التي اوصيت بها اليوم تستهدف جميعا زيادة الثروة الفعلية للدول النامية ، ولا تستهدف أن تكون مجرد اجراءات انتقالية ، فهي تستهدف ايجاد هيكل محسن بشكل دائم للعالم النامي ، وسوف تؤدي هذه الطرق الى مكاسب كبيرة للدول المعنية ، واذ أقول ذلك فلا أنسى أن عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ قد شهدا أكبر نقل للموارد بين مجموعات الدول ، وان تسخير الموارد بشكل ثلاثي لمواجهة احتياجات العالم النامي لهو أحد المهام الكبرى التي نواجهها .

ان الخطب التي استمعنا اليها هنا هذا الأسبوع تشير الى أن مجالات العمل قد حددت ، والى أننا في طريقنا لمناقشة أفضل أنواع العلاج . وأود أن أشير هنا الى البيان الذى ألقاه مندوب الولايات المتحدة ، فيجب أن نقوم ببحث جميع المقترحات البناءة ، والمقترحات الأخرى التي قدمتها مجموعة الخبراء .

أعتقد أننا على استعداد حاليا لأن نتقل الى مرحلة التفاوض ، فانه لا يمكن أن نتحدث عن مصلحة أية دولة بشكل منعزل عن مصالح الدول الأخرى ، ففي النهاية يجب أن نوفق بين كافة

المصالح من خلال التفاوض ، ولذلك فان المهمة التالية ، هي أن نضع أفضل الترتيبات من خلال التفاوض ، وحيث أننا قد خلصنا جميعا الى هذه النتيجة ، فان ذلك يعد الهاما للمرحلة الجديدة من عملنا .

انني متأكد من انني لست الوحيد في هذه الجمعية ، الذي يشعر بالحيرة لازدواج المجهودات والمحافل التي تقوم بالعمل ، ولذلك فان علينا أن نحدد القطاعات التي يمكن احراز التقدم فيها لتحقيق أهدافنا المشتركة ، وفي الوقت ذاته ، فان علينا أن نحدد من الذي سيقوم بالعمل ، وما هو العمل ، وأين يكون ؟ ولذلك أرى ان الدورة السابعة الخاصة يمكن أن تقوم بوظيفة مفيدة اذا أزلت هذه الحيرة . ان المشاكل التي نواجهها عاجلة وهائلة ، وليست أمامنا الموارد أو الوقت الكافي لتضييعه .

وبالنسبة لبريطانيا فان لمناقشاتنا هنا ، وللمفاوضات التي سوف تأتي بعد ذلك ، غرض اجتماعيا وانسانيا ، ونحن نؤمن بأن مواجهة الاحتياجات الأساسية للرجال والنساء في هذه الأرض ، لا يمكن أن تترك للحظ أو الصدفة ، فان غرضنا يجب أن يتمثل في التعاون البناء بين كافة الدول . ان الدورة الخاصة السابعة ، لاتعد هدفا في حد ذاتها ، انما هي مرحلة في رحلة يجب التوفيق فيها بين المصالح المختلفة من خلال التفاوض والاتفاق والمناقشة .

السيد مينيك (يوغسلافيا) (الكلمة بالصربية الكرواتية ، والنص الانجليزي مقدم

بمعرفة الوفد)

سيادة الرئيس ، انه لمن دواعي السرور العظيم ان تتاح لي هذه الفرصة لكي احبيكم . واود أيضا أن أشكر الوزير كالا هان على بيانه البناء .

واود أن أهنيكم بصفتمكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الخاصة ، وفي نفس الوقت اود أن أشيد ببلادكم الجزائر الصديقة واليكم شخصا لمساهمتكم العظيمة من أجل انجاز دور ومهام الامم المتحدة على نحو ناجح في موقف دولي مثقل بمشكلات سياسية ومشكلات اقتصادية تتسم بالتعقيد والصعوبة .

وعلى خطابكم التمهيدى ، وعلى بيان الامين العام للامم المتحدة السيد كورت فالد هايم ، فقد كان هناك تركيز على الاهداء العظيمة لهذه الدورة للجمعية العامة ، التي عقدت بمبادرة من مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة الذي عقد في الجزائر . سيادة الرئيس ، انكم والسيد الامين العام ، قد لفتم انتباهنا الى المسائل الاقتصادية الدولية الخطيرة التي يجب أن نعطيها أولوية في مناقشاتنا ، وفي القرارات التي سوف نتخذها . وفي خطابكم أجد يا سيادة الرئيس ، ليس فقط آراء بلادكم فحسب ، بل أيضا أول تقديم هنا في هذه الجمعية العامة للمواقف الصريحة بشأن العلاقات الدولية الاقتصادية والتنمية التي وافق عليها المؤتمر الوزارى لدول عدم الانحياز الذى انهى عمله في ليما منذ ثلاثة ايام بنجاح كبير ، مما يعد علامة أخرى في تدعيم وحدة وتضامن دول عدم الانحياز .

اننا في هذه الدورة يجب ان نقوم بمجهودات منسقة من أجل حل مشكلات التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، ولذلك فانها تشكل أو تلي بصورة منطقية الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة ، التي وافقنا فيها على وثائق هامة بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ان تحليل المواقف والاتجاهات في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية الاقتصادية يؤكد تماما الأثر البعيد المدى للوثائق التي تم اقرارها ، مما يشير الى الحاجة الى تغييرات جذرية في النظام القائم .

ان الاقتصاد العالمي يتسم باتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ويتقلبات عميقة أصابت الانتاج والعمالة ، فضلا عن التجارة ، والعلاقات النقدية والمالية والمجالات الاخرى من الحياة الاقتصادية .

وكانت الدول النامية أكثر الدول التي اضرت بهذه الازمة ، وقد ساهم في ذلك أن الالتزامات الدولية التي في صالح الدول النامية لم تنفذ بما فيها استراتيجية التنمية الدولية التي يجب أن تكيف مع ظروف العصر الحالي .

ليس هناك اقتصاد قومي لم يتأثر على نحو مباشر أو غير مباشر ، أو الى حد كبير أو قليل بالاتجاهات العالمية أو الحالية في الاقتصاد العالمي ، أو لم يعاني من آثار نتائجها المعاكسة ، وذلك بغض النظر عن مستوى التنمية والنظام الاجتماعي .

وفي هذا الاطار ، أود أن استشهد بكلمات رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفدرالية ، جوزيب بروز تيتو ، الذي تحدث أخيرا في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا حين قال :

” ان واجب كافة الدول أن تساهم في اقامة علاقات اقتصادية أكثر انصافا ، ومن

واجب الدول المتقدمة بوجه خاص أن تظهر مزيدا من التفهم لمشكلات الدول النامية . ان

أن ذلك بالتأكيد في مصلحتها ، في الوقت الحالي ، وعلى المدى البعيد . ”

وأود أن اشير الى أن الدول النامية بما فيها بلادي ، قد أكدت دائما ، وخاصة منذ

المؤتمر الرابع لرؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة في الجزائر ، على الحاجة الى حل المشكلات

القائمة ، ليس عن طريق المواجهة ، بل عن طريق المفاوضة والاتفاق على اساس من المساواة الحقيقية.

وهذا في نفس الوقت يمثل احدى الرسائل الهامة للمؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز الذي بحث

بنجاح ايضا المشكلات الواردة على جدول أعمال هذه الدورة .

واذا ما قورن ذلك بالمجهودات والمشروعات الماضية ، فان الاعلان وبرنامج العمل اللذان

أقرا في الدورة السادسة الخاصة ، فضلا عن قرارات الدورة التاسعة والعشرين ، وميثاق الحقوق

والواجبات الاقتصادية للدول ، تمثل أكثر المفاهيم شمولاً وواقعية لحل مشكلات التنمية ، ان أنها

تعكس الاحتياجات بعيدة المدى للتنمية ، فضلا عن آمال كافة اعضاء المجتمع الدولي وذلك بالرغم

من أن بعض الدول لم تقبل هذا المفهوم وتعادل في الامتيازات التي كانت تتمتع بها على حساب

الشعوب والدول الاخرى .

ان دول عدم الانحياز قد وضعت في اجتماعاتها ، وفي اجتماعات دولية أخرى ، ومع الدول النامية الأخرى مواقفها المبدئية فيما يتعلق بمسألة الاسراع في انماء الدول النامية ، باعتبارها مفتاح المشكلة الأساسية للاقتصاد العالمي . وان هذه المواقف تشكل أساسا سياسيا شاملا لحل المشاكل الحالية والبعيدة المدى للدول المتقدمة والدول النامية ، أى الاقتصاد العالمي ككل . وهـذه المواقف قائمة أساسا أولا ، على الاعتماد على القوى الذاتية وثانيا ، على تنمية التعاون المتبادل بين الدول النامية . وثالثا ، على التعاون الاقتصادي مع الدول المتقدمة ، على أساس من المساواة . اننا نتوقع أن هذه الدورة سوف توفر مساهمة هامة من أجل وضع نقاط الانطلاق لحل المشكلات المعقدة للاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية الاقتصادية على نحو ملموس . وانذا كان علينا أن نحقق الانفتاح اليوم بعد أن تفهمنا جوهر التكافل في العالم بشكل أعمق ، فان ما نحتاج اليه هو الاستعداد السياسي من أجل مزيد من المشاركة التي تتسم بالتصميم في الأعمال الرامية الى احداث تغييرات موضوعية من خلال الحوار والاتفاق القائم على المساواة .

وليست هناك حاجة لكي أكرر ما قلته في الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة ، ولكن يجب أن نتفق على برنامج من الاجراءات لحل المشكلات الكبرى الاقتصادية التي يواجهها العالم . وأعتقد أن التحذير الذي استمعنا اليه في المناقشة العامة والذي يقول ان المماطلة والمناورات التي تستهدف تأخير حل المشكلات والحفاظ على العلاقات الدولية الحالية التي تتسم بالاستغلال والامتيازات ، هو أمر بالغ الخطورة .

وانذا فشلنا في ذلك ، فلن ننجح في مهمتنا . ولكي نتحرك نحو الحلول الملموسة ، علينا أن نقضي على التقسيمات والكتل ، وعلى أن تشارك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع خط من السياسة والبرنامج الذي يؤدي ، أولا الى حل المشكلات الاقتصادية الدولية ذات الأولوية والملحة وبشكل تدريجي من أجل انشاء علاقات اقتصادية دولية جديدة تتمشى مع احتياجات التنمية في الاقتصاد العالمي والتعاون الاقتصادي الدولي المنصف .

لا يمكننا أن نفكر الاعتراض القائل بأن الدول غير المنحازة والدول النامية قد شكلتا كتله ، الا اذا فسرنا ذلك على أنه علامة لتحقيق التضامن بين هذه الدول ، ولا يمكن أن نقبل القول بأن هذا التضامن يشكل العائق الكبير لاستمرار الموقف الحالي ويؤخر حل المشكلات الاقتصادية العالمية .

ان سير العلاقات الدولية في العالم سوف يكون مختلفا عما هو عليه حاليا اذا استطعنا أن ندعم من التعاون الاقتصادي ، وخاصة التعاون الاقتصادي الدولي . وهناك فرص كبيرة لتحقيق هذا التعاون لمنفعة كافة الدول وليس لمنفعة الدول النامية فقط بل والدول المتقدمة أيضا .

اننا نعتبر أيضا أن هناك تبريرا في التحذير الذي استمعنا اليه والذي يقول ، ان حل المشكلات الاقتصادية الدولية هو مهمة ومسؤولية كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ولكن الدول المتقدمة تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية ، لأنها تتمتع بأكبر السوار ، كما تتمتع بعوامل التنمية بما فيها رأس المال والتكنولوجيا والعلم والكوادر في كافة المجالات ، وهناك حاجة كبيرة لهذه العناصر في الدول النامية .

ان الموقف في الدول النامية ليس نتيجة فقط لحكم الامبريالية والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، ولكن أيضا نتيجة لطبيعة التجارة العالمية ونظم النقد والائتمان القائمة على مفهوم الشروط المتساوية ، وانه بالنسبة للدول النامية يتسم بعدم الانصاف وعدم المساواة ، وقد أدى ذلك الى تأخر كثير من الدول النامية .

وبمتابعة المناقشات التي جرت حتى الآن فاننا نخلص الى النتيجة القائلة بأن التطور الايجابي في مواقف عدد كبير من الدول المتقدمة ، فيما يتعلق بالمشكلات الاقتصادية الدولية ، قد حدث بالفعل ، وبالرغم من أنني أعتقد أن هذه العملية قد أتت في وقت متأخر فإني على اقتناع من أنها تشكل عنصرا هاما لمزيد من تنمية العلاقات الدولية بوجه عام .

وبالرغم من أن خطاب مستر كيسنجر قد ترك لدينا الانطباع بأنه لا تزال هناك اختلافات أساسية وعميقة فيما يتعلق بالمفهوم العام بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية ، فإن الخلافات الخاصة بأسباب المشكلات الاقتصادية العالمية الحالية وطرق ازلتها — فيما يتعلق بالمدخل وطرق وسبل حلها — فاننا نعتبر أن ذلك مساهمة من أجل السعي الى حل كافة المشكلات الواردة في جدول أعمال هذه الدورة الخاصة ، مما يثبت أن هناك منفعة وفائدة لهذه الاقتراحات .

واننا نشير أيضا الى اقتراحات المجموعة الأوروبية الاقتصادية التي أشار اليها وزير خارجية إيطاليا ، السيد رومور ، أثناء المناقشة العامة وبصفته رئيسا للمجلس الوزاري للمجموعة الأوروبية . واننا نشعر أنه أمر ايجابي أن تقدم هذه الاقتراحات من قبل الدول التسع الأعضاء في المجموعة

الأوروبية ، وانها تمثل مساهمة من أجل تحديد عناصر المفاوضة والاتفاق ، والتي سوف ترد في الوثائق التي توافق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الدورة الخاصة . وبالرغم من أن هذه الاقتراحات تتعلق بعنصر واحد من المسائل التي تواجه الدول النامية ، وليس كل المشاكل العالمية الأخرى مثل موقف النظام النقدي الدولي ، فاننا مع ذلك نعتبر أنـه بالنسبة للوقت الحاضر فان هذه الاقتراحات تساهم في الجهد الراي الى البحث عن عناصر هامة لاتفاقيات ومفاوضات جماعية ملموسة .

وسوف نكافح بثبات وبصبر حتى تدرك كافة الدول المتقدمة ، وكافة العناصر الحاسمة في الدول المتقدمة أننا يجب أن نحل المشاكل الاقتصادية معا ، وان هذه المشاكل ليست احتكارا للدول المتقدمة ، بل يجب أن تحل باشتراك الدول المتقدمة والنامية معا على قدم المساواة ، بغض النظر عن الاختلافات الحالية فيما يتعلق بالقوة الاقتصادية ومستوى التنمية .

وأود أن أؤكد التفاهم الكبير الذي أظهرته دول اسكنديتاوه والدول المتقدمة الأخرى للتعبيرات الكبيرة التي تحدث في الدول النامية ، فضلا عن الاقتصاد العالمي . ومن ذلك نستخلص أن الظروف قد أصبحت مناسبة للتفاوض والاتفاق حول مسائل محددة تأخر حلها لسوء الحظ عدة سنوات بالرغم من الاقتراحات التامة والواضحة التي قدمتها دول عدم الانحياز بوجه خاص والدول النامية ككل . وعليه ، وكما ذكرت من قبل ، فان الاختلافات الخاصة بالمفهوم العام لاتزال قائمة وسوف نحاول التغلب عليها ، وهذا أمر ممكن من خلال توسيع وتدعيم التعاون الدولي المنصف . اننا لا نستهدف إعادة فتح باب المناقشة حول هذا الموضوع ، ان نعتقد أن ذلك غير ضروري ، بل اننا نرى أن الاعلان الخاص باقامة نظام دولي اقتصادي هو دليل جديد وبرنامج عمل لايزال قائمـين فضلا عن القرارات الأخرى التي وافقت عليها الأمم المتحدة فيما يتعلق بنفس المشكلات .

ولكننا لا ننظر الى أن هذه الاختلافات تعدّ عوائق لا يمكن التغلب عليها ، ويمكن أن تمنع الدورة السابعة من وضع مقترحات ووثيقة تمثّل أساسا للمفاوضات المباشرة والاتفاقيات في المنظمات والمؤسسات المعنية في الأمم المتحدة وخارج المنظمة العالمية بعد هذه الدورة السابعة الخاصة . وفي هذا الصدد فاننا نعلّق أهمية كبيرة على أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية معترفين بدورها الحاسم في التعاون الاقتصادي الدولي والمساهمة التي سوف يوفرها المؤتمر الرابع لهذه المنظمة .

واننا نعتقد ان المناقشة العامة قد أظهرت حتى الآن ، انه من بين المقترحات الملموسة ، هناك نقاط اتصال بالرغم من الاختلافات التي يمكن فهمها بشأن بعض المسائل ، وان اللجنة التي سوف تعدّ مشروع الوثيقة سوف تنجز عملها بشكل ناجح ، وهناك مساهمة قيّمة في هذا الصدد تتمثّل في ورقة العمل التي أعدتها مجموعة الـ ٧٧ في ضوء المشاورات التي أجرتها مع الدول المتقدمة بمبادرة اجتماعها فاننا لمكتب التنسيق لدول عدم الانحياز .

ويجب في هذا الشأن أن نتوصل الى رأى سائد حقيقي فيما يتعلق بالقرارات التي سوف نتخذها ، ماذ لا يوجد هناك ضمان من أن هذه القرارات سوف تنفذ طالما لم يوجد اتفاق عام بين الدول الأعضاء في هيئة الأمم ، أى اتفاق بين الدول النامية وبين الدول المتقدمة .

هناك قرارات ووفق عليها بالرأى السائد ولكنها لم تنفذ حتى الآن ، ومن هذه القرارات تلك الخاصة بالاستراتيجية الدولية للتنمية والشرق الاوسط وقبرص وغيرها . ويجب ألاّ تتعرض قرارات هذه الدورة لنفس المصير ، واذ احدث ذلك فاننا بدلا من التعاون لن نستطيع أن نتجنب المواجهة .

ويبدو اننا نوافق جميعا على ان المواجهة لن تؤدي الى حلول بل الى زيادة حدة المشاكل ، ولكن اذا لم تبد الدول المتقدمة انها على استعداد لقبول الاتفاقيات المنفذة أو التي تسمح بتنفيذ قرارات هذه الدورة الخاصة والقرارات التي صدرت من قبل عن مؤتمرات دولية أخرى نظمها هيئة الأمم وعقدت تحت اشرافها ، فانها هكذا سوف تفرض المواجهة بدلا من التعاون . والدول النامية ودول عدم الانحياز بصفة خاصة سوف تضطر ، بطبيعة الحال ، الى التصرف للدفاع عن مصالحها بالطريقة المناسبة ، مع زيادة قدرتها العملية ودعم تضامنهم ووحدتهم .

ان وفدى يعتبر ان موضوع السلع الاساسية يكتسب أهمية خاصة ، ولذلك كرسنا له أكبر اهتمام في المرحلة التحضيرية . وفي نفس الوقت فاننا نعتبر ان هذا مجال تزداد فيه المشاكل أكثر مما تحل . وانطلاقاً من المبدأ المتفق عليه ، مبدأ حق الدول في السيادة على مواردها الطبيعية ، ونظراً لأن الحلول الفردية لم تؤد الى نتائج مرضية في الماضي ، فان الدول النامية قد نادت بأسلوب المعالجة المتكاملة الذى نؤمن به ، والذى يورد الحلول الشاملة . وأود في هذا الشأن أن أؤكد أهمية ايجاد حل يسمح بتحقيق النمو المطرد للدخل من الصادرات في الدول النامية مع تنويع الانتاج ، والصادرات ، وتحسين شروط تسويقها ، وانه في مصالح الدول المتقدمة ان توافق على المقترحات المعروضة لان ذلك سوف يؤدى الى ضمان التوفير المستمر للسلع ويفتح آفاقاً جديدة لتوسيع نطاق التجارة مع استقرار الاتجاهات الاقتصادية في العالم .

واهمية هذه المشاكل تظهر لان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز قد أصدر في ليمّا في الأسبوع الماضي قراراً نص على الترتيبات النهائية لانشاء صندوق خاص لتمويل المخزون المنظم للانتاج من المواد الخام والسلع الأساسية التي تصدرها الدول النامية ، وهو الذى طرحت فكرة انشاءه في مؤتمر دكا . من المعروف أن الدول النامية تود ان يهتم المجتمع الدولي بهذا الصندوق بصورة عامة ، واقتصاديات الدول النامية تأثرت بتأجيل اتخاذ الاجراءات اللازمة ، وقررت بالتالي ان تقوم بجهد جماعي اعتقاداً منها ان الوصول الى اتفاق بشأن سياسة مشتركة يحل المشكلة بما يخدم مصالح جميع الدول ، فيما يتعلق بالسلع الأولية .

اما بالنسبة لاصلاح نظام النقد الدولي الذى سيؤدى الى زيادة التعاون الاقتصادى بين الدول ذات المستوى الاقتصادى المختلف ، فاننا نعتبر ان هذا الاصلاح امرأساسي ونعتبر أنه من الضروري أن يدخل مبدأ المعاملة التفضيلية وغير القائمة على المعاملة بالمثل لصالح الدول النامية في هذا النظام . اننا نعتقد ان أسباب تخلف الدول النامية في نطاق التجارة الدولية ، انما يرجع الى القواعد الأساسية البالية التي طبقت حتى الآن والتي يقوم عليها نظام العلاقات بين الدول . في الواقع ان تطبيق مبدأ المساواة في شروط التجارة بين الدول ينطوى على تفرقة تمارس ضد الدول الأقل نمواً . ان المفاوضات متعددة الاطراف التي تدور في اطار (الجات) في الوقت الحالي يجب ان تؤدى الى حل المشاكل التي تحظى بالأولوية في ضوء مصالح الدول النامية في مجال التجارة الدولية .

ان اقرار نظام المعاملة التفضيلية المعمم يعتبر مساهمة في الاعتراف بضرورة المعاملة التفضيلية لصالح واردات الدول النامية . ومع ذلك فان هذا النظام المعمم قد اقر على المستوى الدولي كاعفاء محدد في المدة ، اعفاء من القواعد الاساسية المعمول بها في (الجات) بشأن معاملة الدول بالمثل ، الأمر الذى يحد من كونه نقطة تحول في تطوير التعاون الاقتصادى الدولى . اننا نعتبر انه من الضرورى ادخال التعديلات اللازمة على قواعد واجراءات (الجات) بما يسمح بخلق الظروف المواتية لتوفير الحوافز الحاسمة التى تؤدى الى دعم تجارة الدول النامية وتطورها الاقتصادى .

ان بلادى تولي أهمية خاصة للتعاون المالى الدولى عن طريق الجهود المشتركة . ويجب في هذا الشأن أن نجد أساليب جديدة تسمح بزيادة رؤوس الأموال المستثمرة في الدول النامية ، وفي هذا المجال فان مبدأ التحويل التلقائي يجب أن يصبح عنصرا هاما في الاستقرار الاقتصادى والمالى في هذه الدول .

ان الجهود الرامية الى زيادة حجم وتحسين ظروف التمويل الدولى لصالح الدول النامية ، خاصة عن طريق الاتفاقات المتعددة الاطراف ، يعتبر القاسم المشترك في أغلبية الاجراءات التى يجب أن تتخذ ، تلك الاجراءات التى مع ترتيبات الاستثمارات المناسبة تسمح بتطبيق التكنولوجيا الحديثة للدول النامية وتعطي دفعة قوية للنشاط الاقتصادى لصالح الجميع . ان الدول النامية التى ليس لديها موارد محلية كافية لتحقيق تنمية اقتصادية ، وللقضاء على عدم توازن ميزان مدفوعاتها ، يجب أن تحصل من المؤسسات على تمويل اضافى بشرط ألا تضطر الى خفض صادراتها وتأجيل تنميتها الاقتصادية .

اننا نؤيد المقترحات الجديدة وبرامج العمل التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولية فـي إطار هيئة الأمم ، وندعو الى زيادة مشاركة الدول النامية في اتخاذ القرارات في إطار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وأود أن أؤكد على أن مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في ليما قد أقر عدة اجراءات تهدف الى دعم التعاون المالي بين الدول النامية ، بما في ذلك الترتيبات اللازمة لبدء نشاط صندوق التضامن لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول عدم الانحياز ، وفي هذا الشأن تم التأكيد على مساهمة الدول المنتجة للبترول .

وبالنسبة لاصلاح نظام النقد الدولي ، فانه من الأهمية بمكان أن تسرع من أعمال اللجنة المؤقتة وأن تبذل كافة الجهود من أجل تحقيق هذا الاصلاح قبل نهاية العام المقبل ، وفي هذا الشأن يجب أن نحرص على تطبيق مبدأ المساواة واحترام مصالح الدول الأخرى ، وعلى الأخص احتياجات الدول النامية .

أما بالنسبة لمشاكل المواد الغذائية والزراعة ، فاننا نعتبر أن الظروف الحالية قد أصبحت مشجعة وذلك بعد قبول القرارات الهامة الصادرة عن مؤتمر روما ، وبعد أن أعقب هذا المؤتمر نشاط مكثف يستهدف تنفيذ قرارات هذا المؤتمر . واني أفكر بادئ ذي بدء في انشاء الصندوق الدولي لتطويع الزراعة وتوفير الحبوب الغذائية للدول والمناطق المعرضة للخطر ، بالانضافة الى عدة اجراءات أخرى ، وأعتقد أن هذه الدورة يجب أن تتوصل الى اتفاق حول تنفيذ كل هذه القرارات بسرعة ، ويجب ألا نياس في جهودنا نظرا للنتائج غير المرئية التي ترتبت على آخر دورة لمجلس الغذاء ، بل على العكس يجب أن نزيد من جهودنا حتى نقرب من تنفيذ القرارات الهامة الصادرة عن مؤتمر روما للغذاء .

وانا أخذنا في الاعتبار أهمية العلم والتكنولوجيا للتنمية الاقتصادية . فان الجهود التي يجب أن تبذل في هذا المجال يجب أن تستهدف دعم التعاون الدولي الذي يسمح لكافة الدول وخاصة الدول النامية بالمشاركة في الاستفادة من الظروف المواتية التي ترتبت على التطور التكنولوجي الأخير مع تقوية قاعدتها التكنولوجية ، وفي هذا الشأن فان موضوع ابتكار ونقل وتطبيق وسائل تقنية حديثة في الدول النامية يجب أن يدرس في أسرع فرصة ممكنة . اننا نولي أهمية خاصة لانشاء بنك للمعلومات التكنولوجية ولاعداد وتنفيذ نظام دولي لنقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، مع اعادة النظر في نظام البراءات .

وفي مجال التصنيع ، فإننا نعتبر أنه من الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة لتنفيذ مضمون اعلان وخطة العمل التي أقرها المؤتمر الثاني لليونيد وفي ليما ، ونحن نولي أهمية كبرى لنظام التشاور المقترح ، ذلك النظام الذي سيسمح بوضع برامج محددة تستفيد منها مختلف قطاعات الصناعة في الدول النامية مما سيؤدي الى الأخذ بنظام جديد لتقسيم العمل على الصعيد الدولي وذلك اذا ما اتخذت الترتيبات المالية المناسبة .

أود أن ألفت الانتباه بصورة خاصة الى وضع الدول الأقل نموا ، وكذلك الدول غنية الساحلية والبلاد النامية المكونة من جزر ، ان مشاكلها هي مشاكل خاصة ، لأنها بالانهاضة الى المصاعب التي تواجهها الدول النامية الأخرى فان هذه الدول تجد أنفسها في موقف يحرمها من المعونة الدولية ، وهي لا تستطيع أن توفر الشروط اللازمة لتحقيق تنميتها ، وقد حان الوقت كي نبدأ في تنفيذ برنامج إجراءات خاصة لصالح هذه الدول ، ونعتبر أيضا أنه من الضروري تنفيذ كافة الإجراءات التي أقرتها الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة حتى نحسن من أوضاع الدول التي تأثرت الى حد كبير بالأزمة الاقتصادية الحالية . وفي هذا الاطار فان انشاء صندوق خاص تابع لهيئة الأمم يجب أن يحظى بالأولوية في أية قرارات نتخذها . وأود أن أؤكد بصورة خاصة على العبء الثقيل الذي يترتب على الديون الخارجية ، ونعلن تأييدنا لأية مبادرات تتخذ لصالح الدول النامية ولحل مشاكلها .

ولست في حاجة لأن أؤكد أن بلادى قد اعتبرت دائما هيئة الأمم أهم محفل دولي لحل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم ، ولتحقيق تعاون اقتصادى دولي عادل مع احترام مصالح كافة الدول ، مع الدول النامية ، ودول عدم الانحياز ، فقد أشرنا دائما الى الآثار السيئة التي تترتب على معالجة هذه المشاكل في محافل ضيقة أو يختص بها البعض ، وهناك محاولات تبذل اليوم بالرغم مما دلت عليه التجربة ان هذا لن يؤدي الا الى مصاعب كثيرة بدلا من حل المشاكل ، ولكن هذا لا يعني أن بعض المشاكل لا يمكن أن تحل في مؤتمرات خاصة بشرط أن تساهم فيها كافة الدول ، ولكن حتى مثل هذه المؤتمرات يجب أن تتخذ الطابع الدولي الذى يميز نشاط هيئة الأمم المتحدة بحيث ندعم من دور هذه المنظمة الدولية في حل مشاكل العالم .

وهناك مباحثات جارية لاعادة استئناف مؤتمر باريس الخاص بالطاقة والمواد الخام والتنمية ، ولكننا نعتقد ، كما كنا نعتقد من قبل ، ان هذا المؤتمر لن يساهم في حل المشاكل الا اذا فهمت كافة النواحي المرتبطة بالتفاوض بين الدول النامية ، وبين الدول المتقدمة ، وان الحلول يجب أن تأخذ في الاعتبار تعدد وتعقد المشاكل ، ويجب أن تتمشى هذه الجهود مع تلك الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها .

ان الدورة الحالية لن تستطيع لضيق الوقت أن تنظر في كافة تفاصيل المشاكل الأساسية المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة ، لكننا نود أن نؤكد على أهميتها ، ونعمل على حلها . واننا نعتقد أن اقتراحات مجموعة الخبراء تعتبر جهدا يبذل في هذا الاتجاه ، وكونها قد أدت إلى جدول عام فان ذلك يشير إلى تعقد المشاكل المرتبطة باعادة النظر في هيكل هيئة الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي . اننا نؤيد الاقتراح الذي يقضي بتشكيل لجنة حكومية تشترك فيها كافة الدول الراغبة في ذلك .

اننا نؤمن بأن المشاكل التي نواجهها قد أصبحت خطيرة لدرجة أنه لا يمكن تأجيل حلها أكثر من ذلك ، وان وفدي يعتبر أن الدورة الحالية يجب أن تكون نقطة تحول في معالجة وتسوية هذه المشاكل ، وعلينا أن نتخذ قرارات تجعل كل الدول تؤمن بأن عصر التفاوض قد بدأ ، وأنه سيؤدي إلى حلول عملية تفتح مجالات جديدة لمزيد من التقدم بالنسبة لكافة الدول .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٤٥